الفصل الثالث
دوره فى الحياة النيابية

موقفه من الحياة النيابية حتى دخوله البرلمان عام ١٩٣٦ :

بعد حصول هيكل على الدكتوراه وعودته إلى مصر راقب عن كثب الحياة النيابية، مراقبة دلت على إحاطته الواسعة بما يجرى حوله من أحداث، وإلمامه بالشئون العامة، فحينما صدر القانون النظامى الجديد فى أول يوليو عام ١٩١٣، الخاص بإنشاء الجمعية التشريعية[١] تصدى له بالنقد، لما يحمله من قيود ماسة بالحرية الشخصية، وأخذ يعدد تلك القيود، مبيناً ما يترتب عليها من آثار سلبية تجعل ما أشير إليه فى مقدمة القانون من أن الغرض منه سعادة الأمة وحماية مصالحها منافياً للواقع[٢]. ومع ذلك فقد رأى هيكل أن القانون لا يخلو من بعض المزايا التى يمكن أن تعود على الأمة بالنفع، كزيادته لعدد الأعضاء المنتخبين عن الأعضاء المعينين، فهذا من شأنه السماح للأمة بإظهار شخصيتها بقدر ما يتمتع به نوابها من كفاءة تجعل الحكومة تسمع لهم مهما كان رأيهم استشارياً[٣].

وانعقدت الجمعية التشريعية، وأخذ هيكل يتتبع ما يعرض عليها من أعمال، وكان مما لفت نظره، مشروع القانون الخاص بشركات التعاون الزراعية[٤]، فقد رأى ضرورة بقاء النقابات الزراعية محكومة بقواعد القانون العامة، فإذا قويت وأصبح يخشى خطرها جاز عندئذ التشريع لها[٥].

وبعد انتهاء الجمعية التشريعية من دور انعقادها الأول فى يونية عام ١٩١٤، لم يقدر لها بعد ذلك استئناف نشاطها، بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى، فكان هذا الدور هو الأول والأخير فى حياتها، ومن ثم كان انصراف هيكل إلى اهتمامات أخرى خارج نطاق الحياة النيابية بصفة خاصة والحياة السياسية بصفة عامة، خاصة بعد أن فرضت الرقابة على الصحافة التى كانت متنفسه الوحيد للتعبير عن آرائه فى تلك الشئون.

---

(١) عن هذا القانون وقانون الانتخاب الصادر معه انظر : الوقائع المصرية ١٩١٣/٧/٢١ .
(٢) الجريدة ، ٢٣، ١٩١٣/٨/٢٥ (القانون النظامى الجديد).
(٣) المصدر نفسه، ١٩١٣/٨/٣١ (القانون النظامى الجديد).
(٤) لمزيد من التفاصيل عن مشروع هذا القانون انظر : الجمعية التشريعية، دور الانعقاد الأول، الجلسة الثانية، ١٩١٤/٢/٢، ص ٧؛ الجلسة السابعة، ١٩١٤/٢/١١، ص ٧٥ .
(٥) الجريدة، ١٩١٤/٢/٢٤ (قانون شركات التعاون الزراعية).

ومع الإعداد لوضع نظام دستورى للبلاد عقب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، بدأ هيكل يعاود اهتمامه من جديد بالحياة النيابية، فكان أحد أعضاء الأمانة العامة للجنة الثلاثية التى شكلتها وزارة عبدالخالق ثروت فى ٣ أبريل ١٩٢٢ لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب، كما اشترك مع لجنة التحرير التى انبثقت من لجنة الثلاثين لتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور تمهيداً لعرضها على اللجنة الأخيرة(٦).

ومنذ رفع مشروع الدستور وقانون الانتخاب إلى وزارة عبدالخالق ثروت فى أكتوبر ١٩٢٢،أخذ هيكل فى المطالبة بالإسراع فى إصدارهما، مشيرا إلى أن الدستور هو الوسيلة لخروج البلاد مما تعانى منه من فوضى(٧)، ولما أشيع أن وزارة توفيق نسيم التى خلفت وزارة عبدالخالق ثروت فى الحكم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ تقصد إلى الانتقاص من سلطة الأمة فى مشروع الدستور، انبرى هيكل لذلك، محذراً من المساس بأية نص من نصوصه(٨).

وفى ٩ فبراير ١٩٢٣ استقالت وزارة توفيق نسيم، وجاءت وزارة يحيى إبراهيم خلفا لها فى ١٥ مارس ١٩٢٣، وقد أشيع أن ما جرت عليه وزارة توفيق نسيم من مسخ وتشويه الدستور مازال متبعاً، فأخذ هيكل عندئذ يكتب مكرراً تحذيره من التعرض لمشروع الدستور(٩) وأنشأ فى مقالات عديدة يحلل ما تعرض له المشروع من تعديلات فى عهد وزارة توفيق نسيم، كجعل إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده من غير مشاركة الوزارة، وحذف النص الخاص بأن الأمة مصدر السلطات، وجعل تنقيح الدستور بتصديق من الملك وبدونه لا يتم هذا التنقيح، وقد بين ما فى تلك التعديلات من أخطاء تؤدى إلى القضاء على النظام البرلمانى فى مصر(١٠).

---

(٦) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ١٠٨، ١١٩ .
(٧) السياسة، ١٩٢٢/١١/١٦ (مشروع لجنة الدستور لماذا يجب إصداره ونفاذه).
(٨) المصدر نفسه، ١٩٢٣/١/٥ (الدستور والأحكام العرفية).
(٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٣٦ .
(١٠) السياسة، ١٩٢٣/٣/١٩ (الرتب والنياشين فى الدستور)، ١٩٢٣/٣/٢٢ (مصدر السلطات كلها الأمة)، ١٩٢٣/٣/٢٦ (تنقيح الدستور كيف أرادوا محو سلطة الأمة).

ولم يكف هيكل عن الكتابة يوميا مطالبا يحيى إبراهيم رئيس مجلس الوزراء بالتعجيل فى إصدار الدستور وعدم التراخى فى ذلك[١١]. وأخيرا صدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣[١٢]، فرحب به هيكل حيث إنه "أزاح بصدوره قسما كبيرا من السحب التى امتلأ بها الجو، منذ وقفت الأمة على ما أصاب به نسيم باشا مشروع الدستور من مسخ إبان حكمه"[١٣]، لكنه أخذ يحلل أوجه النقص فيه مقارنا بينه وبين مشروع لجنة الثلاثين، وقد خلص إلى أن التعديل قد مس أقدس الحقوق والحريات التى وردت فى مشروع لجنة الثلاثين، كحرية الصحافة، وحرية الاجتماع، كما تناول التعديل أيضا طريقة تشكيل مجلس الشيوخ، وتنصيب رئيس له، فأصبح الملك يعين خمسى الأعضاء بدلا من ثلاثين عضوا فقط، كما أصبح رئيس المجلس يعين منه مباشرة[١٤]، وذهب هيكل إلى أن هذه النصوص الجديدة قد أضعفت من سلطة المجلس، ومهدت السبيل إلى أن يصبح هيئة تشريفية أكثر منه هيئة عاملة[١٥].

وفى الوقت الذى انتقد فيه هيكل أوجه النقص فى الدستور، أوضح من ناحية أخرى أن صلاح الدستور متوقف على كفاءة نواب الأمة، حيث إنهم إذا كانوا من ذوى المواهب والغيرة على مصالح الوطن لم تشكل عيوب الدستور حينئذ عائقا أمامهم، ومن ثم كانت مناشدته للأمة بأن تختار الأكفاء من أبنائها عند انتخاب أعضاء البرلمان[١٦].

وانتقل هيكل بعد ذلك إلى قانون الانتخاب، فحينما أذاعت الحكومة أنها تقوم على مراجعته، كتب منبها إلى ضرورة العناية به، لأنه الخطوة الأولى فى تنفيذ الدستور تنفيذا فعليا، كما أشار إلى وجوب ضمان القانون لكل فرد حقه الذى قرره الدستور، فلا يحرم من

---

(١١) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٣/٣٠ (هل يصدر الدستور)، ١٩٢٣/٤/٢ (الوزارة والدستور)، ١٩٢٣/٤/٣ (أصدروا الدستور ولا تجعلوه رهنا بقانون التضمينات)، ١٩٢٣/٤/٤ (عجلوا بإصدار الدستور)، ١٩٢٣/٤/٥ (الدستور والأحكام العرفية).

(١٢) الأهرام، ١٩٢٣/٤/٢٠ (دستور المملكة المصرية، إعلانه).

(١٣) السياسة، ١٩٢٣/٤/٢١ (الدستور).

(١٤) كان مما جاء فى مشروع لجنة الدستور بخصوص رئيس المجلس "يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه لرياسة المجلس تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم"، مذكرات عبدالرحمن فهمى، محفظة ٣، ملف ٢٠ ، ص ٢٠٣٧ . وقد عدل هذا النص فى الدستور إلى " رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك".

(١٥) السياسة، ١٩٢٣/٤/٢٤،٢٢ (أوجه النقص فى الدستور).

(١٦) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٤/٢٣ (واجبنا فى عهدنا الجديد).

الانتخاب أحد ممن أعطى لهم هذا الحق، وإلى عدم خروجه على القاعدة الدستورية التى قررت ضرورة أن يكون الانتخاب بالاقتراع العام(١٧).

ولما صدر القانون دون أن يسلم من بعض التعديلات التى أدخلت على المبادئ التى كانت مقررة فى مشروع لجنة الثلاثين، كاشتراط الحادية والعشرين سنا للناخب بدلاً من العشرين(١٨)، رأى هيكل ألا موجب لإدخال مثل هذا التعديل، مبيناً أن الحجة التى يعلل بها ذلك التعديل، وهى أن القوانين الأوربية كلها لا تقر سن العشرين، إنما هى حجة غير ناهضة، لأن النمو فى الشرق أسرع منه فى الغرب، وكان ذلك سبباً فى تحديد سن الرشد فى الشرق بثمانية عشر عاما، بينما فى أوربا يحدد بأكثر من ذلك(١٩).

وإذا كان هيكل قد انتقد بعض ما جاء فى قانون الانتخاب، فإنه أشار من ناحية أخرى إلى أن القانون طالما صدر فمن الواجب على أفراد الأمة المسموح لهم بممارسة الانتخاب أن يشتركوا اشتراكاً فعلياً فى عملية الانتخاب، حيث إنه على قدر تلك المشاركة يكون حكم العالم المتمدين على ما إذا كانت مصر جديرة بالأنظمة الدستورية أو غير جديرة بها، كما ناشد الناخبين بمراعاة الاختيار الحسن لنواب البرلمان، إذ إنه لا سبيل للبلاد لنيل استقلالها إلا بالنواب الحريصين على مصلحتها(٢٠).

وحين انتهت الانتخابات وظهرت نتائجها، كتب هيكل مشيراً إلى ضرورة خروج نواب البرلمان عن جو المعركة الانتخابية وما صاحبه من مظاهر للعنف، وأن يعملوا فى جو من الهدوء والسكينة، فإذا حدث عكس ذلك " كانت الحياة النيابية عرضة لأن تنتزع قوائمها وتندك صروحها"(٢١).

وكما راقب هيكل عن كثب مرحلة ما قبل انعقاد البرلمان، راقب أيضاً أعمال البرلمان بعد انعقاده، وقد أبدى انتقاده فى البداية حول اقتصار أعضاء مجلس النواب - رغم مرور ما يقرب من شهر على انعقاد البرلمان- على حد السؤال، فلم يقدم سوى استجواب

---

(١٧) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٤/٢٧ (قانون الانتخاب).
(١٨) الأخبار، ١٩٢٣/٥/٢ (قانون الانتخاب).
(١٩) السياسة، ١٩٢٣/٥/٢ (قانون الانتخاب).
(٢٠) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٥/٦ (سجلوا أسماءكم ثم أحسنوا الاختيار).
(٢١) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١/١٥ (الحياة النيابية المقبلة).

واحد، مع أن الكثير من الأسئلة التى تقدم بـها النـواب يصلـح لأن يكـون اسـتجوابات*، وأوضح أن استجواب الوزارة لا يدل على شيء أكثر من الحرص على اشتراك نواب الأمـة مع السلطة التنفيذية فى رسم سياستها حتى تكون الثقة التى ترتكز عليها هـذه السـلطة ثقـة قائمة على أساس التفاهم لا على أساس صورى قائم على احترام الأشخاص، فتسـتفيد الأمـة حينئذ من النظام النيابى أكبر فائدة(٢٢).

وبمناسبة عودة البرلمان إلى الانعقاد فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ بعد العطلـة السـنوية، كتب هيكل مذكراً النواب بضرورة إبداء آرائهم بكل حرية دون خشية من أحد حتـى تؤتـى الحياة النيابية ثمارها، وأشار إلى أن حرية الرأى واجبة على النـواب وليسـت حقـاً لـهم، وبالتالى فمخالفة النائب لضميره فيما يبديه من آراء يعد خيانة لهذا الواجب ولوطنه كذلك(٢٣).

وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ تأتى استقالة وزارة سعد زغلول على أثر مقتل السـردار، وتخلفها وزارة أحمد زيور الأولى، ويؤجل انعقاد البرلمان شهراً دون أن تتقدم إليه الـوزارة لنيل ثقته، ثم يحل مجلس النواب قبل انتهاء الشهر المضروب لتـأجيل البرلمـان، ويصـدر مرسوم بإجراء انتخابات المجلس الجديد، وأن يكون الانتخاب على درجتين وفقـاً لنصـوص قانون الانتخاب القديم(٢٤) وأن يجرى انتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين(٢٥) كل ذلك يحـدث، وهو مخالف للدستور، دون أى اعتراض من هيكل، بل إنه أهاب بالنـاخبين بـأن يحسـنوا اختيار المندوبين الثلاثينيين، وكان قد تحدد لانتخابهم يوم ٤ فبراير ١٩٢٥(٢٦).

وحين حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده(٢٧)، أبدى هيكل تأييده لما تم، كمـا أيـد كذلك ما تقوم به الحكومة - حكومة أحمد زيور الثانية- من تعديل قانون الانتخـاب الصـادر فى عام ١٩٢٤، مشيراً إلى أن هدف الحكومة إنما هو تمثيل البلاد فى البرلمـان تمثيـلاً

---

* لبعض الإيضاح عن الفرق بين السؤال والاستجواب انظر : عبدالواحد النبوى عبدالواحد، المعارضة فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربيـة، جامعـة الأزهر، ١٩٩٩، ص ٤٢ .

(٢٢)السياسة، ١٩٢٤/٤/١٥ (السؤال والاستجواب ووجوب التفرقة بينهما).

(٢٣) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١١/١١ (الشجاعة الأدبية بمناسبة انعقاد البرلمان).

(٢٤) كانت وزارة سعد زغلول قد ألغت هذا القانون واستبدلت به قانون الانتخاب المباشر .

(٢٥) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ص ٢٦٣، ٢٦٤ .

(٢٦) السياسة، ١٩٢٥/٢/٣ (واجب الناخبين فى غد أن لا ينتخبوا مندوبا سعديا).

(٢٧) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية، سنة ١٩٢٥، ص ٣٥١؛ محمـد زكـى عبدالقادر، محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢، ص ٥٧ .

صحيحاً بما يتفق مع مصالحها[٢٨]، ولما اشتكى بعض أنصار الوفد إلى الملك اعتداء وزارتى أحمد زيور على الدستور بحل مجلس النواب الأول والثانى[٢٩] تصدى هيكل لهذه الشكوى، مبيناً أن ما قامت به وزارة أحمد زيور الأولى من حل مجلس النواب إنما هو أمر طبيعى بعد إبداء المجلس خصومته الصريحة للوزارة فى العرائض التى رفعت إلى الملك وأعلن فيها إصراره على السياسة التى أدت إلى الإنذار البريطانى إلى وزارة سعد زغلول، كما أن حل المجلس الجديد لا غرابة فيه هو الآخر، لأن الوزارة قامت به حرصا على أمن وسلامة البلاد بعد ورود الأنباء على أثر انتخاب سعد زغلول لرئاسة المجلس بقيام المظاهرات واضطراب الأمن[٣٠].

ويلاحظ مما سبق أن موقف هيكل منذ تقديم وزارة سعد زغلول لاستقالتها كله التحامل على الحياة النيابية والتحيز للحكومة القائمة، خاصة بعد أن اشترك حزبه فى الحكم فى وزارة أحمد زيور الثانية، وأصبح بالتالى يحمل قدرا من المسئولية عما يقع من اعتداءات على الدستور.

غير أن هيكل لم يثبت على حاله هذا، فقد بدأ موقفه يتغير إلى النقيض بعد أن ظهرت بوادر الخلاف بين الأحرار الدستوريين وشركائهم فى الحكم من حزب الاتحاد[٣١]، فحينما أشيع خلال اجتماعات اللجنة الوزارية التى كانت قد شكلت لتعديل قانون الانتخاب أن هناك اتجاه إلى اشتراط حدود مالية خاصة بالنسبة للمرشح عن نفسه، هاجم هيكل الفكرة، واعتبر أن التفكير فى مثل هذا الاشتراط له من المخاطر ما لا يصح أن تذهب إليه اللجنة، ذلك أن خصوم الوزارة قد يستغلونه ويصمونها من أجله بالرجعية، وهذا من شأنه الإضرار بها فى حملتها الانتخابية المقبلة[٣٢]، كما أنه لم يتوقف طيلة الفترة التى سبقت استصدار الحكومة للمرسوم الخاص بقانون الانتخاب الجديد عن المطالبة برفع ما ورد فى القانون من قيود على حقوق الإفراد فى شأن الانتخاب.

---

(٢٨) السياسة، ١٩٢٥/٣/٢٤ (حل مجلس النواب، على من تقع تبعته)، ١٩٢٥/٣/٢٩ (المراءون).
(٢٩) كوكب الشرق، ١٩٢٥/٥/١ (عريضة عن الحالة الحاضرة مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك).
(٣٠) السياسة، ١٩٢٥/٥/١ (السعديون والدستور ليته لم يسرق ولم يتصدق).
(٣١) سبق أن تناولنا تفاصيل هذا الخلاف في الفصل السابق.
(٣٢) السياسة، ١٩٢٥/٧/١٤ (قانون الانتخاب ومخاطر الغلو فيه).

وأمام مماطلة الحكومة فى إصدار القانون وتحديد موعد انعقاد البرلمان، أخذ هيكل يلح فى الإسراع بعودة الحياة النيابية، مشيرا إلى ضرورة دعوة البرلمان للاجتماع قبل يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وفقا للمادة ٩٦ من الدستور* وأن الحكومة إذا لم تفعل ذلك تكون قد وقفت فى وجه نصوص الدستور، ويصبح واجباً على النواب عندئذ تنفيذ ما جاء فى الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر، وهذا لا يعد خروجا من السلطة التشريعية على أمر الحل الذى أصدرته السلطة التنفيذية، فالسلطة الأولى ليست قائمة بأمر السلطة الثانية ولكنها قائمة بحكم الدستور، وأوضح أن أمر الحل لا يسقط نيابة مجلس النواب، لأن نيابة الهيئة التشريعية لا تسقط إلا بعد تمام انتخابات الهيئة التى تعقبها، كما هو ظاهر من نص المادة ١١٤ من الدستور، والحكمة فى ذلك كما أشار هى أن البلاد لا يجوز أن تخلو من هيئة تشريعية والنظام الدستورى قائم(٣٣).

وعلى أثر استجابة الحكومة لمطلب الأمة وتقرير إجراء الانتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان عام ١٩٢٤(٣٤)، كتب هيكل يدعو إلى وجوب إتمام الانتخابات وانعقاد البرلمان قبل أول مايو ١٩٢٦ حسب نص الدستور** وكانت وجهة نظر هيكل فى ذلك ألا يتم احتساب الزمن الذى انقضى منذ صدور أمر حل مجلس النواب فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ واعتباره زمناً ساقطاً من الحياة الدستورية، وأن يبدأ أمر الحل المذكور منذ إعلان الحكومة فى ١٨ فبراير ١٩٢٦ اعتزامها إجراء الانتخابات على مقتضى قانون الانتخاب المباشر، وبالتالى فإن المدة الدستورية للانتخاب تبدأ من يوم ١٨ فبراير وتتم الانتخابات فى ظرف شهرين، وينعقد البرلمان فى عشرة الأيام التالية، وبذلك لا يأتى ٢٨ أبريل إلا والبرلمان قائم(٣٥). وواضح من ذلك إلى أى مدى كان هيكل حريصاً على عودة الحياة النيابية، غير أنه من الطريف حقاً ترحيبه بقانون الانتخاب المباشر مع أنه سبق له وأيد إلغاء وزارة أحمد زيور له.

---

* تنص هذا المادة على " يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر. فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور" الوقائع المصرية، ١٩٢٣/٤/٢٠.

(٣٣) السياسة، ١٩٢٥/٩/١ (قانون الانتخاب ضرورة تعجيل إصداره)، ١٩٢٥/١١/١١ (يجب أن ينعقد البرلمان قبل يوم ٢١ نوفمبر الحالى)، ١٩٢٥/١١/١٢ (إجتماع البرلمان ومبدأ فصل السلطات).

(٣٤) الأهرام، ١٩٢٦/٢/١٩ (إنصياع الحكومة لرأى الشيوخ فيما يتعلق بالانتخابات القادمة).

** تنص المادة ٨٩ من الدستور على " الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب" الوقائع المصرية، ١٩٢٣/٤/٢٠.

(٣٥) السياسة، ١٩٢٦/٢/٢١ (الانتخابات وإجراؤها دستوريا).

وتأتى الانتخابات وتتفق الأحزاب المؤتلفة على ألا تتنافس فيها، وبناء على ذلك تتم توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها[٣٦]، ورشح الأحرار الدستوريون هيكل عن الائتلاف فى دائرة الجمالية، وكان وراء ترشيحه فى هذه الدائرة قصة، وهى أنه طلب إلى حزبه منذ البداية ترشيحه فى دائرة " تمى الأمديد" حيث توجد بها بلده " كفر غنام"، فأقر الحزب ذلك، لكنه طلب إليه أن يتفاهم مع سعد زغلول رئيس حزب الوفد، وبالفعل تقابل هيكل مع سعد زغلول الذى رأى ترشيحه فى دائرة الجمالية لأن مرشح الوفد - أحمد رمزى - فى دائرة تمى الأمديد يفوز فيها منذ الانتخابات الأولى[٣٧].

ورغم استجابة هيكل لسعد زغلول وقبوله ترشيحه له فى دائرة الجمالية، فإنه لم يلق منه التأييد الكافى فى حملته الانتخابية بالدائرة، فقد نافسه عبدالحميد البنان المنتمى إلى الوفد، رغم مخالفة ذلك لما اتفق عليه بين الأحزاب من عدم ترشيح أى حزب لأحد أعضائه فى الدوائر المخصصة للأحزاب الأخرى، وعندما ذهب هيكل إلى سعد زغلول ليقف على حقيقة موقفه مما يحدث، أبلغه الأخير بأنه يعتبر الذين رشحوا أنفسهم فى دوائر الأحرار الدستوريين من السعديين خارجون على الوفد، ووعده بإصدار مثل هذا البيان إذا اقتضى الأمر، إلا أن سعد زغلول لم يكن جاداً فيما يقول، وإنما فعل ما فعل إرضاء لهيكل وستراً لموقفه[٣٨]، إذ إنه كان غير راغباً فى فوز أحد من الأحرار الدستوريين بعضوية مجلس النواب[٣٩]، وقد تأكد ذلك حينما طلب هيكل منه إصدار بياناً بتأييده فأصدر البيان لكنه كان غير صريح[٤٠].

على جانب آخر، لقى هيكل فى حملته الانتخابية كثير من المصاعب بما كان يبثه منافسه ضده بين الجماهير من أفكار تحفزهم عليه، كالقول بأنه يتعالى على الفقراء ويكره التعامل معهم ويرفض علاج مرضاهم فى عيادته الخاصة، وكان عبدالحميد البنان قد أفهم الناخبين أن هيكل "طبيباً" مستغلاً فى ذلك لقب "دكتور" الذى يسبق اسمه[٤١]، كما أخذ عبدالحميد البنان يشيع أن هيكل غير متشدد فى دينه، بل واتهمه بالإلحاد[٤٢].

---

(٣٦) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ٣٢٠ .

(٣٧) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢١٧ .

(٣٨) محافظ تقارير الأمن، تحت التوزيع، محفظة رقم ١، محافظة مصر، بوليس مدنية القاهرة، الحكمدارية، نمرة ٤٢٥ سرى سياسى، ١٩٢٦/٤/٧ .

(٣٩) المصدر نفسه، ١٩٢٦/٥/١٢ .

(٤٠) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢١٧ .

(٤١) فتحى رضوان، المرجع المذكور، ص ٥١٨ .

(٤٢) السياسة الأسبوعية، ١٩٢٨/٧/١٤ (الأكثرية والأقليات ونتائج الانتخابات العامة خطر اجتماعى يجب مواجهته)؛ Smith, Ch., OP.Cit. P. 80.

ومن ثم لم يكن غريباً بعد كل تلك المناورات التى أحاطت بهيكل سواء من قبل سعد زغلول أو عبدالحميد البنان أن يسقط فى الانتخابات، بينما يفوز منافسه الوفدى بـ ١٨٩٩ صوتاً مقابل ٦٩٨ صوتاً حصل عليهم هيكل(٤٣).

وينعقد برلمان الائتلاف، وكماهى العادة يواصل هيكل متابعته للحياة النيابية والإدلاء برأيه فيها من خلال كتاباته، فحينما بدأ دور الانعقاد الثانى ولم تقدم للبرلمان مشروعات القوانين التى كان مفروضاً أن تقدم له فى أول انعقاده، كتب لافتاً نظر البرلمان إلى هذا، وموضحاً أن العمل التشريعى هو عمله الأساسى، أما ما سوى ذلك من الأعمال كالأسئلة والاستجوابات إنما هى من الأعمال التبعية المضافة للهيئة التشريعية، ومن ثم فعلى لجان مجلسى البرلمان تغذيته بالقوانين لنظرها وبحثها، وأوضح هيكل أن قيام البرلمان بعمله التشريعى من شأنه غرس الروح الدستورية فى النفوس وتقوية أسس الحياة الدستورية(٤٤).

ومع افتتاح البرلمان لدورته الجديدة فى نوفمبر ١٩٢٧ والبدء فى ممارسة أعماله، طالب هيكل بضرورة الإسراع فى إصدار القوانين الخاصة بالهيئات النيابية المحلية، حيث إن تشكيل تلك الهيئات من شأنه إكمال الحياة النيابية فى البلاد والعمل على زيادة إيمان الشعب بالحياة الدستورية(٤٥).

وعلى أثر اقتراح نواب حزب الوفد فى مجلس النواب تعديل اللائحة الداخلية للمجلس بعد المشاداة التى حدثت بين بعض نواب الحزب الوطنى ونواب الأغلبية الوفدية فى مايو عام ١٩٢٨(٤٦) كتب هيكل مناشداً المجلس تأجيل النظر فى هذا التعديل إلى ما بعد العطلة البرلمانية على أن تنظر لجنة الحقانية فيه أثناء العطلة وحين لا يكون هناك مسوغ لتوتر الأعصاب(٤٧)، ولما كان قد قيل نقلاً عن بعض نواب الأغلبية أن مثل هذا التأجيل يؤخذ على أنه ضعف، أشار هيكل إلى خطأ ذلك، موضحاً أن الإصرار على التعديل هو

---

(٤٣) السياسة، ١٩٢٦/٥/٢٤ (نتائج الدوائر التى تم فرز أوراقها حتى الساعة الأولى صباحا).

(٤٤) المصدر نفسه، ١٩٢٧/١/١٤ (البرلمان والعمل التشريعى).

(٤٥) المصدر نفسه، ١٩٢٧/١٢/٢ (المجالس النيابية المحلية وجوب الإسراع إلى استكمال الحياة الدستورية)، ١٩٢٧/١٢/١١ (البرلمان والعمل التشريعى).

(٤٦) عن أسباب المشاداة المذكورة وما ترتب عليها من اقتراح نواب الوفد من تعديل اللائحة الداخلية للمجلس راجع : مجلس النواب، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث، الجلسة الحادية والستون، ١٩٢٨/٥/١٤، ص ص ٢ - ٥؛ الجلسة الثانية والستون، ١٩٢٨/٥/١٥، ص ص ١، ٢ ؛ الجلسة الثالثة والستون، ١٩٢٨/٥/١٦ ص ص ١٤ - ١٧ .

(٤٧) السياسة، ١٩٢٨/٥/٢٨ (تعديل اللائحة الداخلية الحكمة تقتضى تأجيله للدورة المقبلة).

الذى يدل على الضعف، أما الموافقة على طلب الأقلية فإنما يكون تقديرا للحكمة وحرصاً على أن يسود الصفاء جو المجلس باسم المودة بين النواب لا باسم العقوبات المقررة فى اللائحة الداخلية(٤٨). ورغم ذلك أقر المجلس التعديل، فأعرب هيكل عن أسفه، مشيراً إلى أن ما أدخل على اللائحة الداخلية سيبقى بلا فائدة بعد أن أثبت المجلس طول الفترة الماضية حرصه على النظام، وأوضح أن التعديل الجديد إذا تم تطبيقه فلن يكون من شأن ذلك غير الشعور بأن الاستبداد قد تسلل إلى حرم مجلس النواب(٤٩).

ويأتى بعد ذلك انقلاب محمد محمود على الدستور عام ١٩٢٨، ويؤيده هيكل تأييداً كاملاً(٥٠)،ومع ذلك فكانت له بعض المواقف التى تحسب له، منها على سبيل المثال أن محمد محمود حينما استشاره فى تعديل الدستور، والحياة النيابية معطلة، لم يوافقه على ذلك، وكانت وجهة نظره أن تعديل الدستور ليس فيه أية مصلحة، فالدستور لا يتناول إلا مبادئ عامة قيمتها إحسان تطبيقها، وقد أخذ محمد محمود بوجهة النظر هذه، ولم يعدل الدستور(٥١).

وتقدم وزارة محمد محمود استقالتها فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩، وتخلفها وزارة عدلى يكن الثالثة لإجراء الانتخابات وإعادة الحكم النيابى (٥٢)، ويقرر الأحرار الدستوريون مقاطعة تلك الانتخابات، ويؤيد هيكل هذا القرار، وكانت حجته فى ذلك أن الأحرار الدستوريين إذا خاضوا الانتخابات فيسخوضونها على أساس أن ما حصل عليه محمد محمود من مفاوضاته مع هندرسن Henderson وزير الخارجية البريطانية خير ما يمكن الوصول إليه فى ذلك الوقت،أما حزب الوفد فيقول إنه يستطيع الوصول إلى خير منه فليس من المعقول أن يدفع الأحرار الدستوريون حجته بأنهم لا يريدون مزيدا من المكاسب لمصر ،ويضيف هيكل أن الأحرار الدستوريين إذا خاضوا الانتخابات وحصلوا على أقلية فستكون معارضتهم لحكومة الوفد مما قد تتخذه تلك الحكومة حجة لما يصيبها من فشل، هذا إلى أن وجود هذه المعارضة التى أعلنت من قبل الانتخابات قبولها لمشروع المعاهدة سيكون من شأنه أن يجعل الحزب الذى لم يعلن هذا القبول صراحة فى موقف لا يستطيع معه أن يعلن هذا القبول فيعطى للمعارضة الفرصة فى الطعن على الانتخابات لفسادها، وفى هذه الحالة

---

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه، ١٩٢٨/٦/١١ (النواب ولائحتهم الداخلية والائتلاف وكيف يصان من العبث به).

(٥٠) عن هذا الانقلاب وتفاصيل موقف هيكل منه انظر : الفصل الثانى ص ص ٤٤،٤٥ .

(٥١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٥٢) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، ص ٢٨٣ .

قد يتعرض مشروع المعاهدة إلى عدم النجاح إذا فشلت محاولات الوفد فى الوصول إلى أفضل منه، ولما كان الأحرار الدستوريون لا يرضون بهذا لما فيه من ضرر بمصر، فقد كان قرارهم بمقاطعة الانتخابات(٥٣).

والواقع لم يكن كذلك كما يقول هيكل، فالأحرار الدستوريون كانوا يهدفون، بالإضافة إلى حماية أنفسهم من السقوط فى الانتخابات، إلى إظهار البرلمان الذى سينتخب فى صورة الذى ينتخب لغاية خاصة، وهى إبرام المعاهدة، وذلك ليتيسر لهم فى حالة فشل المفاوضات الجديدة المطالبة بحله(٥٤)، أضف إلى ذلك أنه لو كان صحيحاً ما ذهب إليه هيكل من أن حزب الوفد فى حالة فشله سيتحجج بمعارضة الأقلية له، ومن أجل ذلك امتنع الأحرار الدستوريون عن دخول الانتخابات، لكان واجباً على هيكل أن يتوقف عن معارضة الوزارة خارج البرلمان أيضاً فى كتاباته التى امتلأت بها صحيفة السياسة)وبناء على ذلك، فإن قرار الأحرار الدستوريين بمقاطعة الانتخابات يعد "هدماً فى جدار النظام الدستورى والحياة البرلمانية"(٥٥).

ولما أجريت الانتخابات وجاءت نتيجتها لصالح حزب الوفد، تشكك هيكل فى قيمة نجاحه ومدى تمثيله للأمة، وذكر أن البرلمان لا يمثل الأمة تمثيلاً حقيقياً لأن عدد الأصوات التى نالها الناجحون من نواب الوفد أقل من سدس عدد الناخبين فى مصر* كما أن الانتخاب لم يجر على قاعدة من المبدأ أو الرأى وإنما جرى على محور الأشخاص(٥٦).

وانعقد البرلمان، وأخذ هيكل فى نقد أعماله بشكل غلب عليه التحامل، فحينما أثيرت فى مجلس النواب مسألة امتناع وكيل وزارة الأشغال عن مقابلة أحد أعضاء المجلس(٥٧)

---

(٥٣) السياسة، ١٩٢٩/١٠/٢٤ (فى سبيل استقلال مصر ومجدها قرار الأحرار الدستوريين بعدم الاشتراك فى الانتخابات).

(٥٤) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٢، ص ص ١١٢، ١١٣؛ عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ – ١٩٣٦، ص ٧١٥؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣ص ٢٨٣ .

(٥٥) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية السادسة، سنة ١٩٢٩، ط١، القاهرة، ١٩٣١، ص ١٠٠٥ .

* يلاحظ أن هيكل قد أسقط من حساباته تلك المرشحين الوفديين الذين فازوا فى دوائرهم بدون انتخاب واعتبر أنهم لا يمثلون أحداً من الأمة . وقد بلغ عدد هذه الدوائر نصف الدوائر الانتخابية الموجودة وقتذاك.

(٥٦) السياسة، ١٩٢٩/١٢/٢٤ (حول نتائج الانتخابات، إحصاء الأصوات ودلالتها البرلمان لا يمثل الأمة).

(٥٧) هو العضو حسن يس.

الذى ذهب إليه فى مصلحة عامة، وطلب عباس العقاد عضو المجلس إجراء تحقيق فى هذه الواقعة، وإشارته إلى أنه لو توجه إلى أى موظف فامتنع عن مقابلته فسيقتحم عليه المكان لأنه مكان الأمة(٥٨)، أشار هيكل بمناسبة ذلك إلى أن السلطة التنفيذية بهذا الشكل قد أصبحت عبارة عن أداة لتنفيذ رغبات النواب، وذهب إلى أن الحياة النيابية فى البلاد الشيوعية نفسها لم تصل إلى هذا الحد من الفوضى، ولم يحدث أن أصبح النواب يفاخرون بأن من حقهم اقتحام مكاتب الموظفين إلا فى وقت الثورة الفرنسية حين كان كل شىء يجرى باسم الإرهاب "فهل إلى مثل هذا الحد وصلنا؟ وهل هذه هى الحياة النيابية المنقطعة النظير التى يريدون أن تحكم مصر بها؟"(٥٩)، ولما انتقدت الصحافة الوفدية هذا الكلام من هيكل(٦٠)، انبرى لها، مشيراً إلى أن المسألة ليست مسألة حزبية وإنما هى مسألة دستورية، فالدستور قد فصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وجعل هذا الفصل من المبادئ الأولى التى يقوم عليها الحكم النيابى، فلنواب البرلمان التشريع والرقابة، ولا تكون الرقابة بالتدخل وإنما عن طريق السؤال والاستجواب أو طرح مسألة الثقة، وهذا بالطبع يكون داخل البرلمان لا خارجه لأن النائب خارج البرلمان هو والفرد العادى سواء، وخلص هيكل إلى أن ما حدث فى مجلس النواب لو استمر حدوثه فإن من شأنه الإساءة إلى سمعة النظام النيابى وبالتالى الإضرار بالحياة النيابية فى مصر(٦١).

وتوالت الأحداث، وسقطت الوزارة النحاسية الثانية بسبب صدامها مع الملك وفشل مفاوضات رئيسها مع بريطانيا، وكلف إسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة الجديدة فى ١٩ يونيو ١٩٣٠(٦٢). وبدأ إسماعيل صدقى عمل وزارته بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً، وقد دافع عنه هيكل حينما هاجمته الصحافة الوفدية، وكان مما ذكره بهذا الصدد أن حق التأجيل نص عليه فى الدستور، وبالتالى فلا مطعن على تأجيل البرلمان من الناحية الدستورية(٦٣). ولما استصدرت الوزارة مرسوماً بفض الدورة البرلمانية قبل انتهاء

---

(٥٨) مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد العادى الأول، الجلسة الخامسة والعشرون، ١٩٣٠/٤/٩، ص ٥١٠ .

(٥٩) السياسة، ١٩٣٠/٤/١١ (نواب يهددون حياتها النيابية فماذا أعدت الأمة للدفاع عن سلامة هذه الحياة؟).

(٦٠) البلاغ، ١٩٣٠/٤/١٣ (من هم الذين يجزعون).

(٦١) السياسة، ١٩٣٠/٤/١٤ (طغيان النواب على الموظفين وجنايتهم بذلك على الحياة النيابية).

(٦٢) فؤاد مكرم (جمع وترتيب)، النظارات والوزارات المصرية، جـ١، ط٢، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣١٧ .

(٦٣) السياسة، ١٩٣٠/٦/٢٣ (تأجيل انعقاد البرلمان ما الذى يحمل الوفد على مناوأة الحكومة بسببه).

شهر التأجيل واعترض الوفديون بأن عدم تقدم الوزارة إلى المجلس بطلب الثقة بها قبل أن تفض دورته يخالف أحكام الدستور، دافع هيكل عن ذلك أيضاً، وأشار إلى أن الدستور لا يحتم تقدم الوزارة إلى مجلس النواب، ومن ثم فالقول بمخالفة الوزارة للدستور في هذا الشأن زعم غير صحيح(٦٤).

ويواصل هيكل دفاعه عن الحكومة وعبثها بالحياة النيابية، فحينما اجتمع أعضاء البرلمان في النادى السعدى في ٢٦ يوليو ١٩٣٠ وأعلنوا عدم الثقة بالوزارة وذلك على أثر منعها البرلمان من الانعقاد في يوم ٢١ يوليو-وهو اليوم الذى كان من المفروض أن تنتهى به فترة تأجيل البرلمان - انتقد هيكل هذا الاجتماع وأعلن بطلانه من الناحية الدستورية لانعقاده في غير المكان المحدد له(٦٥). ولعل من الطريف حقاً أن يقول هيكل هنا ببطلان اجتماع البرلمان لانعقاده في غير المكان المحدد له في الدستور بينما يؤيد اجتماع البرلمان في الكونتنتال في نوفمبر ١٩٢٥ في عهد حكومة أحمد زيور الثانية(٦٦) مع أن الظروف في العهدين تتشابه إلى حد كبير، ولا يوجد تفسير لموقف هيكل سوى أنه كان يكيف الأمور على حسب موقف حزبه من الحكومات القائمة.

ثم ظهر تناقض هيكل بجلاء حينما شاع اعتزام الحكومة تعديل قانون الانتخاب المباشر والذى دخل هيكل على مقتضاه الانتخابات عام ١٩٢٦، فقد كتب مبيناً أنه ليس غريباً أن يعدل قانون الانتخاب، فكل أمة تقوم بهذا التعديل طبقاً لمقتضيات الأحوال حتى يكون البرلمان أدق تمثيلاً للأمة وأقدر على القيام بالمهام المنوطة به(٦٧)، وأشار إلى أن الانتخابات الماضية أثبتت كلها أن الطريقة التى جرت على موجبها لم تؤد إلى تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً، وقد كان هذا الفساد في التمثيل في مقدمة الأسباب التى أدت إلى الأزمات الدستورية التى حلت بمصر، ومن ثم فإذا بقى هذا الفساد تجددت الأزمات وبصورة أسوأ في نتائجها عن ذى قبل(٦٨).

---

(٦٤) المصدر نفسه، ١٩٣٠/٧/١٣ (ماذا بعد فض الدورة البرلمانية هل يظل عقلاء البلاد وحكماؤها سكوتاً فيكونوا شركاء فيما يسيل من دماء ويزهق من أرواح).

(٦٥) المصدر نفسه، ١٩٣٠/٧/٢٧ (انتصار النظام على الفوضى). ينص الدستور في المادة ٩٠ منه على أن "مركز البرلمان مدينة القاهرة...واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون". الوقائع المصرية، ١٩٢٣/٤/٢٠ .

(٦٦) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٠٩ .

(٦٧) السياسة، ١٩٣٠/٨/٨ (الدستور وقانون الانتخاب وتصريح رئيس الوزراء بشأنهما).

(٦٨) المصدر نفسه، ١٩٣٠/٨/١١ (تنظيم الحياة الدستورية في مصر).

وفى تلك الأثناء كان هيكل على اتصال بإسماعيل صدقى لمعرفة ما يعتزمه الأخير بشأن الدستور والحياة النيابية، وقد انعقد اللقاء الأول بينهما فى أول يوم لتشكيل الوزارة، وعلم هيكل من رئيس الوزراء أن الدستور فى حاجة إلى تحوير وأنه يكفى وجود مجلس واحد للبرلمان ينتخب ثلثاه ويعين الثلث الباقى، وأن المسئولية الوزارية تستلزم النظر فيها، فأكد له هيكل أن عيب الحياة النيابية ليس مرجعه إلى الدستور بل إلى طريقة التمثيل من ناحية وإلى الظروف السياسية التى مرت مصر بها فأوجدت عدم الاستقرار فى شئونها من ناحية أخرى، أما الحقوق التى اكتسبتها الأمة فلا يمكن انتقاصها، وقد رد إسماعيل صدقى على ما أبداه هيكل بأنه لم يكون بعد رأياً نهائياً، ووعده بإطلاعه أولاً بأول على ما يجد من تفكير فى الموضوع. وتعددت اللقاءات بينهما بعد ذلك، وقد حرص هيكل دائماً على التأكيد لرئيس الوزراء على عدم المساس بأية نص من نصوص الدستور إلا فيما يتعلق بطريقة التمثيل فى البرلمان(٦٩).

ورغم ذلك ألغى إسماعيل صدقى دستور ١٩٢٣ وأتى بدستوره الجديد المعروف بدستور ١٩٣٠، فبدأ هيكل يتحول عندئذ إلى المعارضة، ويبدو أنه كغيره من الأحرار الدستوريين كان يعتقد أن إسماعيل صدقى يعمل لحسابهم، فقد صرح له فى أحد اللقاءات بينهما أنه يمهد الطريق لرئيس الأحرار الدستوريين إلى الحكم(٧٠)،غير أن الرؤية اتضحت فيما بعد أمام الأحرار الدستوريين بإصدار إسماعيل صدقى للدستور الجديد وعدم الاستماع إلى نصحهم.

وكان مما ذهب إليه هيكل فى معارضته للدستور الجديد، وقد أطلق عليه اسم دستور الحكومة بينما دستور ١٩٢٣ دستور الأمة، إنه يشتمل على متناقضات واضحة فيه كالنص على أن الأمة مصدر السلطات، والحد من هذه السلطات بنصوص أخرى مثل نزع حق اقتراح القوانين المالية من البرلمان، وتقييد المسئولية الوزارية بقيود تجعلها مسئولية صورية، وفض الدورة البرلمانية قبل نظر البرلمان للميزانية(٧١).

---

(٦٩) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١١/١ (صدقى باشا والدستور ومساعى الأحرار الدستوريين لصيانته)؛ ١٩٣٠/١٢/١٣ (خطبة صاحب العزة الدكتور هيكل بك فى نادى الأحرار الدستوريين).

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١٠/٢٨ (بعض متناقضات واضحة فى دستور الحكومة).

ولم يكتف هيكل بهجومه على دستور الحكومة وبيان ما فيه من عيوب، بل ذهب إلى أن دستور ١٩٢٣ عائد لا محالة لأن النظام الذى شرعه إسماعيل صدقى لا يتفق مع التطور السياسى لمصر ولا مع ما تعلنه بريطانيا على أنه هدفها فى علاقاتها مع مصر، ومن ثم فالنظام الجديد مصيره الانهيار(٧٢).

وكما هاجم هيكل الدستور الجديد، هاجم أيضاً قانون الانتخاب المرافق له(٧٣)، وذكر أنه لم يقصد إلى الغاية التى توضع من أجلها قوانين الانتخاب، وهى الفوز بتمثيل الأمة فى المجالس النيابية خير تمثيل، حيث قضى بحرمان الطبقة المفكرة من الاشتراك فى النيابة عن الأمة(٧٤).

ورغم تعطيل رئيس الوزراء لصحف حزب الأحرار الدستوريين، فإن هيكل لم يقف إزاء ذلك مكتوف الأيدى، فقد أعد كتيباً بالاشتراك مع إبراهيم عبدالقادر المازنى ومحمد عبدالله عنان - زميلاه فى تحرير صحيفة السياسة - واصل فيه مسيرته، وكان مما تعرض له إجراءات إسماعيل صدقى غير الدستورية التى أتاها فى بداية حكمه كعدم تقدم الوزارة إلى مجلس النواب لنيل ثقته، وفى ذلك يقول هيكل، رغم إقراره من قبل بعدم مخالفة ذلك العمل للدستور، " فأية وزارة دستورية لا يمكن أن تقوم وتتولى شئون الحكم إلا إذا توافر لها ركنان : تعيين جلالة الملك إياها تعييناً لا تصبح وزارة شكلاً إلا به،وثقة مجلس النواب ثقة لا سبيل لها أن تباشر عملاً إلا إذا حصلت عليها. فإذا لم يتوافر لأية وزارة أى واحد من هذين الركنين لم يكن لها من الجهة الدستورية الكيان الشكلى الذى تستمده من تعيينها وسلطة العمل التى تستمدها من الثقة بها. وهذا الركن الثانى هو الذى يجعل لها ولاية الحكم

---

(٧٢) السياسة الأسبوعية، ١٩٣١/١/٣ (دستور الأمة عائد لا محالة لأنه النتيجة الطبيعية لاتفاق مصر وإنكلترا).

(٧٣) عن هذا القانون والعيوب التى جاءت به انظر : عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٢، ص ص ١٥٢ ، ١٥٣؛ يونان لبيب رزق، قصة البرلمان المصرى، دار الهلال،القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٣٦ ، ٣٧؛ مختار أحمد نور، الحياة النيابية فى مصر ١٩٣٠ - ١٩٣٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٥، ص ١٣٧ .

(٧٤) السياسة، ١٩٣٠/١٠/٢٩ (قانون الانتخاب الجديد كيف يقضى بحرمان الصفوة المفكرة من النيابة) .كان القانون الجديد قد اشترط على القضاه وأعضاء النيابة الاستقالة من وظائفهم فى حالة رغبتهم فى ترشيح أنفسهم للانتخابات، كما حرم على أصحاب المهن الحرة خارج القاهرة ترشيح أنفسهم أو انتخابهم نواباً. راجع المادة ٢٧ من قانون **الانتخاب فى الوقائع** المصرية بتاريخ ١٩٣٠/١٠/٢٣ .

دون سواه"[٧٥]، وقد وجه هيكل لومه لأعضاء البرلمان لعدم إعلانهم الثقة بالوزارة يوم اقتحامهم لسلاسل البرلمان واستماعهم إلى مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان شهراً الذى تلى عليهم[٧٦].

ثم هاجم هيكل الانتخابات التى تزمع الوزارة إجراءها، مبيناً أن رئيس الوزراء لا يخفى أنه يوقن منذ اليوم الأول بأنه سيخرج حتماً من الانتخابات بأغلبية يستند إليها فى البقاء فى الحكم إلى أجل غير مسمى، وإلى أن خصومه إذا دخلوا الانتخابات وجب حتماً أن يخرجوا بأقلية تكون فى البرلمان الجديد معارضة فقط *، وأوضح هيكل أن تصرف الوزارة إزاء تشكيل اللجان الانتخابية وتحرير جداول الانتخاب وعدم درج أسماء خصومها الأقوياء فى دفاتر الانتخاب يفصح عن نوع الانتخابات التى يمكن أن تجرى فى ظل هذا النظام، وعما تعول الوزارة فى الالتجاء إليه من الوسائل الشاذة المنافية لكل حق وقانون وحرية لتخرج من الانتخابات بالنتائج التى ترمى إليها[٧٧].

هذا وكان هيكل أحد الذين وقعوا الميثاق القومى الذى عقده الأحرار الدستوريون والوفد فى نهاية مارس ١٩٣١ وقرروا فيه مقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الوزارة إجراءها فى ظل دستور ١٩٣٠ وتشكيل جبهة لإعادة النظام الدستورى ليعود الحكم النيابى بكل تقاليده الصحيحة[٧٨].

وتوالت الأحداث، واستمر هيكل فى هجومه على دستور ١٩٣٠ حتى جاءت وزارة توفيق نسيم الثالثة وقامت بإلغائه فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤، غير أنها لم تعد دستور ١٩٢٣ الذى لم تتوان الأمة عن المطالبة بعودته، وتشكلت لذلك الجبهة الوطنية فى ديسمبر ١٩٣٥، وانبثقت منها لجنة - مثل فيها هيكل حزب الأحرار الدستوريين - لوضع صيغة

---

(٧٥) محمد حسين هيكل وإبراهيم عبدالقادر المازنى ومحمد عبدالله عنان، المرجع المذكور، ص ص ٢٤، ٢٥ .

(٧٦) المرجع نفسه، ص ٢٥ .

* كان إسماعيل صدقى قد ألقى خطاباً فى الجمعية العمومية لحزب الشعب الذى أنشأه ورد فى ثناياه أنه يرحب بعدول من يعدل عن فكرة الابتعاد عن الانتخابات حتى يكون فى البرلمان معارضة قوية .

(٧٧) محمد حسين هيكل وإبراهيم عبدالقادر المازنى ومحمدعبدالله عنان، المرجع المذكور، ص ٩٢ .

(٧٨) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٢، ص ص ١٥٩، ١٦١؛ مصطفى النحلس حبر، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ - ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣٧٧ .

كتاب اتفقت الجبهة على رفعه إلى الملك بإعادة دستور ١٩٢٣، ورفع الكتاب بالفعل إلى الملك فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥، وفى نفس اليوم صدر المرسوم الملكى بعودة الدستور(٧٩).

وفى أواخر مارس ١٩٣٦ صدر مرسومان بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب والشيوخ، ورشح هيكل من قبل الأحرار الدستوريين لمجلس النواب عن دائرة "تمى الأمديد"، وجرت الانتخابات العامة فى مايو ١٩٣٦، غير أن هيكل لم يظفر فيها(٨٠)، ومع ذلك دخل البرلمان وأصبح عضواً بمجلس الشيوخ ابتداء من ٨ مايو ١٩٣٦ حيث أنه كان ممن أوصى مصطفى النحاس زعيم الأغلبية البرلمانية بتعيينهم بالمجلس مجاملة للأحزاب لتأييدها المفاوضات الجارية وقتذاك برئاسة النحاس مع بريطانيا(٨١).

كانت تلك هى رؤية هيكل للحياة النيابية فى المرحلة السابقة على دخوله البرلمان عام ١٩٣٦، وقد اتضح خلالها إلى أى مدى وصل اهتمامه بتلك الحياة، فأخذ يتتبع أحداثها ويدلى برأيه فيها، ذلك الرأى الذى لم يسر فى اتجاه واحد طول الوقت، بل كان يتغير من آن لآخر حسب ما تقضى به الظروف والمصلحة الحزبية كما تبين فيما أسلفنا من قول.

هيكل فى البرلمان (١٩٣٦ - ١٩٥١) :

تشكل الفترة التى قضاها هيكل فى البرلمان – خمسة عشرة عاماً – جزءاً مهماً من المكون السياسى له، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات :أولها أنها فترة مزدحمة بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين القومى والعالمى. ثانيها أن ثلثى هذه الفترة (١٩٣٦ – ١٩٤٥) قضاها هيكل عضواً بمجلس الشيوخ ثم تولى رئاسة المجلس بعد ذلك حتى أقيل من هذه الرئاسة فى ١٧ يونية ١٩٥٠ .ثالثها خلال هذه الفترة دخل هيكل الوزارة سبع مرات، ومن ثم كان تصديه فى ردوده على الأسئلة والاستجوابات مدافعاً عن سياسة

---

(٧٩) عبدالرحمن الرافعى، مذكراتى ١٨٨٩ – ١٩٥١، دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٢، ص ص ٨٨ ، ٨٩، ماريوس كامل ديب، السياسة الحزبية فى مصر، الوفد وخصومه ١٩١٩ – ١٩٣٩، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م، بيروت، دار البيان للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ١٧٦ ، ٢٠٠ .

(٨٠) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٣٣١؛ فتحى رضوان، المرجع المذكور، ص ٥٣١ .

(٨١) مجلس الوزراء، جلسة ٨ مايو ١٩٣٦، ص ٨٨؛ الأهرام، ١٩٣٦/٥/٩ (الأعضاء المعينون فى مجلس الشيوخ)؛ عبدالرحمن الرافعى، مذكراتى، ص ٨٩؛ محمد خليل صبحى، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، جـ٦، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٩، ص ٢٤٣ .

وزارته، رابعها خلال فترة رئاسته للشيوخ انطلقت المعارضة من عقالها مثيرة الغبار فى وجه الفساد من خلال الاستجواب الشهير الذى قدمه مصطفى مرعى عضو المجلس، مما حدا بفاروق لإصدار مراسيم ١٧ يونية ١٩٥٠ والتى أقيل هيكل بإحداها من رئاسة المجلس(٨٢).

وإذا كان هذا إجمالاً لدور هيكل فى البرلمان، فإننا سوف نتناول ذلك الدور بشىء من التفصيل فى السطور التالية، من خلال متابعة نشاطه فى أدوار انعقاد البرلمان المختلفة طيلة فترة وجوده به، سواء أكان عضواً بمجلس الشيوخ، أم وزيراً، أم رئيساً للشيوخ.

لقد كان أول ظهور لنشاط هيكل بالبرلمان فى دور الانعقاد العادى الحادى عشر لمجلس الشيوخ الذى عقد فى الفترة من ٢٣ مايو ١٩٣٦ حتى ٢٠ سبتمبر من العام نفسه، وقد مارس هيكل خلال ذلك الدور نشاطاً نيابياً واضحاً بما أثاره من قضايا وما أبداه من آراء فى المناقشات التى دارت بين جنبات المجلس،والتى تركزت حول موضوعات عديدة، أهمها: مشروع الرد على خطاب العرش، ومشروع القانون الخاص بمباشرة مجلس الوصاية الحقوق التى يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة، وتقرير لجنة المالية عن ملاحظاتها العامة عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية.

أما بالنسبة لمشروع الرد على خطاب العرش، فقد اقترح هيكل عند عرضه على المجلس إدخال بعض التعديلات عليه، كإضافة فقرة تنص على ضرورة إتمام التشريع الدستورى بوضع القوانين الناقصة الخاصة بالحقوق العامة المقررة فى الدستور، مثل تعيين الأحوال الاستثنائية التى يولى فيها الأجانب الوظائف العامة، وتنظيم التعليم الإلزامى، ومسألة استقلال القضاء التى لم يصدر فى شأنها إلا قانون واحد فى أبريل ١٩٣٦، ولا يعرف ما سيكون مصيره. وقد أشار هيكل إلى إمكانية تدبير الأموال اللازمة لإصدار مثل هذه التشريعات بالاقتصاد فى النفقات، وبإلغاء الامتيازات الأجنبية على الفور(٨٣).

وقد كان من بين التعديلات التى اقترح هيكل إدخالها على مشروع الرد على خطاب العرش، التنويه بما كان لفؤاد من فضل إعادة دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخاب المباشر، غير

---

(٨٢) حمادة إسماعيل، آراء هيكل الاجتماعية داخل البرلمان المصرى، بحث فى ندوة " محمد حسين هيكل وجهود الاستنارة المصرية"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٣ .

(٨٣) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الحادى عشر، الجلسة الرابعة، ١٩٣٦/٦/٣، ص ص ٤٦، ٤٧ .

أن المجلس لم يأخذ بهذه التعديلات، ووافق على مشروع الرد على خطاب العرش كما هو[٨٤].

أما عن مشروع القانون الخاص بمباشرة مجلس الوصاية الحقوق التى يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة والذى كان مجلس النواب قد وافق عليه وأحاله إلى مجلس الشيوخ، فقد رأى هيكل أن مشروع هذا القانون لا يجوز إصداره بنص الدستور، ومن ثم فإصداره يعد مخالفة دستورية، فضلا عما فى ذلك من اعتداء صريح على حق ثابت للملك[٨٥]. وأخذ هيكل يورد الأسانيد الدستورية والقانونية التى تؤكد صحة كلامه. وقد رد عليه صبرى أبو علم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية بما خلاصته أن مشروع القانون جائز صدوره من الناحية الدستورية وليس فيه أى اعتداء على حقوق الملك، ودعم هو الآخر كلامه بالحجج والبراهين التى أخذ بها المجلس، وقرر بناء على ذلك الموافقة على مشروع القانون[٨٦].

وعند عرض تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦/١٩٣٧ المالية، أبدى هيكل ملاحظاته عليه، فأشار إلى ما كان يجب أن توضع عليه الميزانية من أسس أكثر تحديداً وأكثر شعبية حتى تستطيع الحكومة تنفيذ ما اتفق عليه من مبادئ عامة فى الدستور، وإلا عد التنفيذ تقصيراً منها[٨٧].

هذا ولم يقتصر نشاط هيكل على مشاركته فيما كان يعرض على المجلس لمناقشته وإبداء الرأى فيه، بل كثيراً ما كان يوجه الأسئلة إلى الحكومة عما كان يشغل تفكيره من قضايا الوطن، من ذلك سؤاله إلى النحاس رئيس الوزراء عن عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية ومرتباتهم، وعما إذا كانت الحكومة تعتزم إصدار قانون يحدد الأحوال الاستثنائية التى يتولى الأجانب فيها الوظائف العامة،[٨٨] وسؤاله إلى على زكى العرابى وزير المعارف عن تعميم التعليم الإلزامى فى كافة أنحاء مصر[٨٩]. هذا إلى جانب العديد من الأسئلة الأخرى التى تعددت مجالى التعليم والموظفين الأجانب إلى غيرهما من المجالات المختلفة.

---

(٨٤) المصدر نفسه، ص ص ٤٧، ٤٨ .
(٨٥) المصدر نفسه، الجلسة السابعة، ١٩٣٦/٦/٢٤، ص ص٨٨، ٨٩ .
(٨٦) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة، ١٩٣٦/٧/٨، ص ص ١٢٧ – ١٣٤ .
(٨٧) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة عشرة، ١٩٣٦/٨/١٩، ص ص ٢١٨ ، ٢١٩ .
(٨٨) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة، ١٩٣٦/٦/١٠، ص ص ٥٨، ٥٩ .
(٨٩) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة، ١٩٣٦/٧/١، ص ١٠٦ .

ويدخل ضمن نشاط هيكل في هذا الدور من أدوار انعقاد مجلس الشيوخ عضويته في لجنة فحص الاقتراحات والعرائض[٩٠]، وقيامه بدور المقرر في هذه اللجنة مرات مختلفة أمام مجلس الشيوخ عند عرض تقارير اللجنة عن الاقتراحات والعرائض المحالة إليها من قبل المجلس لفحصها[٩١].

ومما يحسب لهيكل خلال هذا الدور انضباطه في حضور جلسات المجلس، فقد حضرها جميعاً ما عدا جلستين تغيب عنهما، واحدة بإذن وهي الجلسة الثانية عشرة، والأخرى بغير إذن، وهي الجلسة الثانية والعشرون[٩٢].

وفي ٢ نوفمبر ١٩٣٦ ينعقد مجلس الشيوخ انعقاداً غير عادي لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا، ويواظب هيكل على حضور الجلسات فلم يتغيب سوى جلستين وهما الجلستان الثامنة والتاسعة، وكانت الأولى باعتذار[٩٣]. وقد تناول هيكل خلال هذا الدور مشروع المعاهدة بالنقد والتحليل[٩٤]، وهو ما سوف نعرض له بالتفصيل في الفصل الخامس من الدراسة.

ثم يبدأ بعد ذلك في ٢١ نوفمبر ١٩٣٦ دور الانعقاد العادي الثاني عشر، ويواصل هيكل نشاطه كعضو معارض، فيشارك في مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش[٩٥]، ويدلي بملاحظاته على مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٧/١٩٣٨[٩٦]، كما يتقدم إلى الحكومة بالأسئلة والاستجوابات، وأشهرها استجوابه إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية عن سياسة الحكومة إزاء الوضع القائم في فلسطين وقتذاك[٩٧].

---

(٩٠) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة، ١٩٣٦/٥/٢٦، ص ٣٥ .

(٩١) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة، ١٩٣٦/٧/١، ص ١١٥، الجلسة الحادية عشرة، ١٩٣٦/٧/٢٧، ص ص ١٧٠ - ١٧٢، الجلسة الثالثة عشرة، ١٩٣٦/٨/١٢، ص ص ٢١١ ، ٢١٢ .

(٩٢) المصدر نفسه، الجلسات من الأولى حتى الأخيرة، ١٩٣٦/٥/٢٣ - ١٩٣٦/٩/٢٠ .

(٩٣) المصدر نفسه، دور الانعقاد غير العادي لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، الجلسات من الأولى حتى الأخيرة، ١٩٣٦/١١/٢ - ١٩ /١١/ ١٩٣٦ .

(٩٤) المصدر نفسه، الجلسة السابعة، ١٩٣٦/١١/١٨، ص ص ٧٨ - ٨٦ .

(٩٥) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادي الثاني عشر، الجلسة الثانية، ١٩٣٦/١٢/٧، ص ص٣٦ - ٣٩ .

(٩٦) المصدر نفسه، الجلسة العشرون، ١٩٣٧/٥/٣١، ص ص ٣٦٢ - ٣٧٣ .

(٩٧) المصدر نفسه، الجلسة السادسة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/٢٠، ص ص ٧٠٣، ٧٠٤؛ أوراق د. هيكل، الملف الخامس بعنوان " كلمات وخطب للدكتور هيكل باشا في مناسبات مختلفة". =

وكان أبرز ما تجلى فيه نشاط هيكل خلال انعقاد البرلمان حينئذ معارضته مشروع قانون العقوبات الذى سن تنفيذاً لمعاهدة مونترو Montro لتطبيقه فى المحاكم الأهلية والمختلطة، ورغم معارضته الشديدة للنصوص الخاصة بالصحافة وحرية النشر فى مشروع هذا القانون أقر المجلس تلك النصوص(٩٨).

وكعادته واظب هيكل على حضور جلسات المجلس، فلم يتغيب سوى خمس جلسات من اثنين وأربعين جلسة عقدها المجلس فى هذا الدور من أدوار انعقاده(٩٩). هذا وقد تم انتخابه فى هذا الدور أيضاً لعضوية لجنة فحص الاقتراحات والعرائض التى كان عضواً بها فى دور الانعقاد العادى الحادى عشر(١٠٠).

ومن الجدير بالذكر أن هيكل قد اتسمت معارضته، سواء فى هذا الدور أو ما قبله، بالحيدة والنزاهة الشديدة، فلم يكن يعارض من أجل المعارضة، بل من أجل المصلحة العامة، ولعل ذلك يفسر لنا ثناءه فى أحيان كثيرة على أعمال الحكومة، وعدم بخسه لحقها فيما تبذله من جهود فى الأعمال العامة حتى ولو كانت له بعض المآخذ على سياستها فى تلك الأعمال، وهو ما ظهر جليا عند إبداء ملاحظاته على تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٦ / ١٩٣٧، فقد أشار إلى أنه لا يطمع فى أن تعدل الميزانية على أساس ملاحظاته، وإنما كل ما يطمع فيه أن تلقى هذه الملاحظات صدى عند أعضاء المجلس ووزير المالية عند النظر فى تنفيذ الميزانية وعند وضع ميزانية الدولة للسنة المالية المقبلة، وشكر هيكل وزير المالية على جهوده سواء فيما يتعلق بمراجعة الميزانية بعد أن وضعتها الوزارة السابقة، أو ما يتعلق ببعض مبادئ لم تكن قد تقررت من قبل فقررت فى هذه الميزانية(١٠١). وحينما قدم استجوابه عن فلسطين وذكر مصطفى النحاس فى رده عدم رؤيته مصلحة سواء لمصر أو لفلسطين فى مناقشة ما تضمنه الاستجواب، ذكر هيكل

=عن الثورة فى فلسطين عام ١٩٣٦ وما ترتب عليها من أحداث انظر : صلاح العقاد، المشرق العربى المعاصر، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ٣١٥- ٣٢٦ .

(٩٨) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الحادية والأربعون، ١٩٣٧/٧/٢٧، ص ص ٨٩٤- ٩٠٣ .

(٩٩) المصدر نفسه، الجلسات من الأولى حتى الأخيرة، ١٩٣٦/١١/٢١ - ١٩٣٧/٧/٢٩ . والجلسات التى لم يحضرها هيكل هى : ٢١ ، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥ . وكانت كلها باعتذار .

(١٠٠) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة ، ١٩٣٦/١٢/٣٠، ص ٦٠ .

(١٠١) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الحادى عشر، الجلسة الرابعة عشرة، ١٩٣٦/٨/١٩، ص ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

أنه مع مخالفته لرئيس الوزراء فى الرأى، فإنه مع ذلك يسحب استجوابه مؤقتاً طالما أن الحكومة لا ترى خيراً فى المناقشة[١٠٢]، وهذا الموقف من هيكل إن دل على شىء فإنما يدل على ما تمتع به من مرونة سياسية واضحة.

وبصفة عامة، فقد تتابعت الأحداث، وتفاقم الخلاف بين الملك والنحاس، وانتهى الأمر بإقالة الوزارة، وتكليف محمد محمود بتشكيل الوزارة الجديدة، فشكلها فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وقام بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات لمجلس جديد فى أبريل ١٩٣٨، وجاءت نتائج الانتخابات فى صالحه، فكلف بتشكيل الوزارة من جديد، وقد ظفر هيكل فى تلك الوزارة بمنصب وزير المعارف العمومية.

ويستأنف هيكل نشاطه فى البرلمان، كوزير لا كعضو معارض، فيدافع عن سياسة الحكومة ضد ما يثار ضدها فى مجلسى البرلمان من قبل المعارضة، ويجيب على ما يوجه إليه من أسئلة واستجوابات بشأن الوزارة المسئول عنها، ففى مجلس الشيوخ تصدى لهجوم الوفديين على سياسة الوزارة عند مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش، وفند ما أسند إليها من تهم كاتباعها لإجراءات غير دستورية فى الانتخابات الماضية، ورفتها للسيد ذى الميول الوفدية وعدم صدقها فيما تعد به فى خطاب العرش من الأخذ بيد الطبقات الفقيرة[١٠٣].

غير أننا نلاحظ أن هيكل فى دفاعه لم يكن دقيقا تمام الدقة، فقد نسب إلى النحاس رئيس الوفد الرسمى للمفاوضات عام ١٩٣٦ قيامه دون علم أعضاء وفد المفاوضات بعقد اتفاقين مع بريطانيا، أحدهما عن المواصلات اللاسلكية، والآخر خاص بتعويض الموظفين الأجانب، مع أن النحاس أطلع وفد المفاوضات على هذين الاتفاقين، وقد اعترفت الحكومة بذلك أمام اعتراض المعارضة الوفدية على تلك التصريحات من هيكل، والتمست العذر لوزير المعارف بأنه أثار ما أثاره بشأن الاتفاقين ليقف على حقيقتهما بعد أن بحث عن الوثائق الخاصة بهما فى ملفات الحكومة فلم يجد لها أثراً. أيضاً اعتبر هيكل الاتفاق الخاص بالموظفين الأجانب هو نفسه الاتفاق الذى يعود إلى عام ١٩٢٣، مع أنه يختلف عنه تماماً.

---

(١٠٢) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة السادسة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/٢٠، ص ٧٠٤.

(١٠٣) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الثالث عشر، الجلسة الحادية عشرة، ١٩٣٨/٥/٢٤، ص ص ١٦٥ - ١٧٦.

وقد أحس هيكل بخطأه فلم يعقب على ما أشار إليه يوسف الجندى الشيخ الوفدى من ضرورة تأكد وزير المعارف من الكلام الذى يقوله قبل أن يتفوه به فى المجلس(١٠٤).

وعلى أية حال، واصل هيكل لعمله بمجلس الشيوخ، فأجاب على ما وجه إليه من أسئلة بصفته وزيراً للمعارف العمومية، من ذلك سؤال تقدم به عبدالرحمن عوض عضو المجلس يسأل فيه عما إذا كان صحيحاً أن طبيباً من أطباء وزارة المعارف العمومية وقع على شهادات وفاة بيضاء وتركها عند أحد أدعياء الطب حتى إذا حصل عند هذا الأخير وفاة بين من يعالجهم ملأ الخانات فى الشهادة وصرح بدفن الموتى؟ وماذا تنوى الوزارة عمله مع هذا الطبيب إذا ثبتت عليه ذلك؟. لقد أجاب هيكل على ذلك السؤال بأن وزارة الصحة العمومية تقوم بالتحقيق فى الحادث، ووزارة المعارف على استعداد للإدلاء بجميع البيانات متى انتهى التحقيق(١٠٥).

ومن الأسئلة الأخرى التى وجهت إلى هيكل سؤال عن السبب فى تأخر منح الدرجة السادسة لموظفى الحكومة الحاصلين على شهادات فنية عالية وتم نقلهم للتدريس بمدارس مجالس المديريات الابتدائية التى ضمت مؤخراً إلى وزارة المعارف. وكان مما رد به هيكل أنه تم اعتماد مبلغ ١٠,٥٠٠ جنيه للبدء فى تسوية ذوى المؤهلات الفنية من موظفى الحكومة ومدرسى مجالس المديريات الذين تم نقلهم إلى وزارة المعارف العمومية، وستشرع الوزارة فى وضع القواعد الخاصة بهذه التسوية(١٠٦).

هذا وكان هيكل ينوب فى بعض الأحيان عن غيره من الوزراء فى الإجابة عما يوجه إليهم من أسئلة فى حالة تغيبهم، يتضح ذلك من إجاباته على العديد من الأسئلة التى وجهت بالمجلس إلى وزير المالية فى الجلسة المنعقدة بتاريخ ٧ يونيه ١٩٣٨(١٠٧).

أما فى مجلس النواب فقد حرص هيكل، كما هو الحال فى مجلس الشيوخ، على توضيح المسائل التى كانت محل انتقاد نواب المعارضة عند مناقشة مشروع الرد

---

(١٠٤) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة والعشرون، ١٩٣٨/٧/٢٥ ، ص ص ٥٩٦ – ٦٠٥ .
(١٠٥) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة والعشرون، ١٩٣٨/٧/١١، ص ص٤١٤ ، ٤١٥ .
(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٤١٥ .
(١٠٧) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة عشرة، ١٩٣٨/٦/٧، ص ص ٢٤٤ ، ٢٤٥، ٢٤٧ .

على خطاب العرش، وبيان ما يصح أن يتناوله النواب عند مناقشة هذا المشروع وما لا يصح تناوله حيث له مواضع أخرى أوضحها الدستور تتمثل فى السؤال والاستجواب(١٠٨).

وكما وجهت إلى هيكل الأسئلة فى مجلس الشيوخ بخصوص وزارة المعارف، وجهت إليه الأسئلة كذلك فى مجلس النواب، وقد حرص على الإجابة على هذه الأسئلة وإطلاع النواب على ما يريدون معرفته من بيانات، فحينما سئل عما اتخذته الجامعة من الإجراءات لتحقيق فكرة إنشاء المدينة الجامعية، أجاب بأنه فى ٢٢ فبراير ١٩٣٦ تسلمت الجامعة ٥٠ فداناً من أراضى الأوقاف بشارع ثروت بالجيزة لتقيم عليها حى الطلبة وميادين الألعاب، ثم سلمت هذه الأراضى لمصلحة المبانى فى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦، وقد أعد المشروع الابتدائى الخاص بمساكن الطلبة بالفعل وقدرت التكاليف المطلوبة لإنجازه بمبلغ ٢٧٨,٤٠٠ جنيه وبدئ فى التنفيذ فيما يختص بالملاعب، أما المساكن فإتمامها متوقف على إدراج المبلغ فى الميزانية(١٠٩).

أيضا وجه إليه سؤال عن سبب بقاء محافظة السويس دون غيرها من المحافظات والمديريات بغير مدرسة ثانوية تضم أبناء المدينة الذين يتمون دراستهم الابتدائية ثم يذهبون إلى القاهرة أو الزقازيق . وقد أفاد هيكل بأن الوزارة قررت إنشاء قسم ثانوى بالسويس والإجراءات تتخذ للتنفيذ(١١٠).

وإذا كان هيكل قد حرص على تلبية رغبات النواب وإطلاعهم على ما يريدون الوقوف عليه من شئون وزارة المعارف بالإجابة على أسئلتهم، فقد كان يجيب كذلك على كل ملاحظاتهم التى يبدونها عند نظر المجلس لمشروع الميزانية العامة للدولة فيما يخص وزارة المعارف، وكان يتفق معهم فى بعض الآراء ويختلف معهم فى البعض الآخر، غير أنه حرص دائما على بيان وجهة نظره فيما يختلف معهم فيه(١١١).

---

(١٠٨) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الأول، الجلسة السادسة، ١٩٣٨/٥/٣، ص ٩٠ .

(١٠٩) المصدر نفسه، الجلسة السابعة، ١٩٣٨/٥/١٨، ص ١٠٠ .

(١١٠) المصدر نفسه، الجلسة الحادية عشرة، ١٩٣٨/٥/٣١، ص ٢٦٦ .

(١١١) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة والعشرون، ١٩٣٨/٦/٢٩، ص ص ٧٩٦- ٨١٩ .

وينعقد البرلمان فى دور جديد فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٨، وهو دور الانعقاد الأخير لـــه أثناء فى حكم محمد محمود، وكالعادة توجه إلى هيكل الأسئلة من قبل الأعضـــاء بخصـــوص وزارة المعارف ويجيب عليها، ففى مجلس الشيوخ وجه إليه سؤال يشير فيه مقدمـــه محمـــد علوى الجزار إلى أن إدارة جامعة فؤاد الأول أنذرت أولياء أمور طلبة كليـــة الطـــب بـــأن المصروفات الدراسية رفعت إلى ٤٥ جنيهاً بدلاً من ٣٠ جنيهاً بناء على المادة الثالثـــة مـــن اللائحة الداخلية للكلية والتى كانت معطلة بقرار من مجلس الوزراء بسبب الأزمـــة الماليـــة التى تمر البلاد بها، وقد اشتدت الأزمة المالية عن ذى قبل، فـــهلا يـــرى وزيـــر المعـــارف مراعاة للظروف القائمة تأجيل تنفيذ نص المادة المشار إليها حتى تتحسن الحالة المالية؟(١١٢).

لقد أفاد هيكل فى إجابته عن هذا السؤال بأنه قد صدر مرسوم بتأجيل تنفيـــذ الزيـــادة فى مصروفات كلية الطب إلى العـــام المقبـــل، وأخطـــر طلبـــة القســـم الإعـــدادى للطـــب بذلك(١١٣).وهذا بلا شك من الأمور التى تحسب لهيكل فى وزارة المعارف التى كان له فيـــها دور بارز سوف يتضح عند تعرضنا له بالدراسة فى الفصل الرابع.

من الأسئلة الأخرى التى وجهت إلى هيكل سؤال يسأله فيه صاحبـــه عمـــا إذا كـــان صحيحاً أن وزارة المعارف العمومية جددت عقد استخدام الممرن الأجنبى لكرة القـــدم مـــدة أخرى؟ وإذا كان ذلك صحيحاً فهل هذا ما قضت به نظرية إحلال المصريين محل الأجـــانب فى وظائف الحكومة؟ وقد أجاب هيكل عن هذا السؤال فذكر أن الوزارة أوفدت منـــذ عـــدة سنوات فى بعثة خاصة أحد رجالها ليكون ممرناً لكرة القدم بعد عودته، وقد عاد مـــن بعثتـــه منذ عام، ولذا اقترحت وزارة المعارف تجديد عقد الممرن الأجنبى لمدة عام واحد تتاح خلالـــه للممرن المصرى فرصة الإعداد تحت إشرافه، ولا يزال هذا الاقتراح قيد البحث فـــى لجنـــة شئون الموظفين الأجانب(١١٤).

وفى مجلس النواب وجهت إلى هيكل أيضاً أسئلة شبيهة بالأسئلة التى وجـــهت إليـــه فى مجلس الشيوخ، فقد سأله أحد النواب عن مدى صحة ما يقال عن أن كثيراً ممن أرســـلتهم الحكومات المختلفة كأعضاء بعثات للتخصص فى فنون تحتاج إليها البـــلاد وظفـــوا عقـــب

---

(١١٢) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الرابع عشر، الجلسة الثالثـــة، ١٩ ديســـمبر ١٩٣٨، ص ٤١.

(١١٣) المصدر نفسه.

(١١٤) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة عشرة، ١٩٣٩/٢/٢١، ص ٣٧٦.

عودتهم فى وظائف لا تمت إلى الفنون التى تخصصوا فيها بصلة. وقد جاء فى إجابة هيكل عن هذا أن الحكومة تنتفع بأعضاء البعثات كل فيما أوفد له، ولا يوجد ما يخالف ذلك إلا فى ظروف قليلة، وأوضح هيكل أن بعض العائدين من البعثات ينقلون فى خلال مدة خدمتهم من المصالح التى تخصصوا لها إلى غيرها لشغل وظائف أرقى من وظائفهم التى كانوا يشغلونها فى مصالحهم الأصلية مع قيامهم بنفس العمل الذى كانوا يؤدونه فى وزاراتهم من حيث نوع العمل(١١٥).

أيضاً سئل هيكل عما إذا كان يرى وجوب تعميم تحفيظ القرآن الكريم بالمدارس الإلزامية لما فيه من عظات وحكم بالغة وتهذيب للأخلاق وبث روح الفضيلة فى النشء ليشب على التمسك بالدين الحنيف واتباع ما أمر الله به من معروف وإحسان واجتناب نواهيه، وبذا يتم القصد بالقضاء على الأمية وتقويم الأخلاق بآيات القرآن الكريم. ورداً على ذلك أشار هيكل إلى أن وزارة المعارف العمومية تدير بالمكاتب العامة بالمحافظات ٢٩ فرقة لتحفيظ القرآن الكريم، بها من الحفاظ ١٥٠٠، وما تديره مجالس المديريات هو ٧٠٥ من هذه الفرق.وقد أنشأت الوزارة فى السنوات الخمس الأخيرة الفرق الآتى بيانها:

السنة	عدد الفرق
١٩٣٤ – ١٩٣٥	٣٥
١٩٣٥ – ١٩٣٦	٢٥
١٩٣٦ – ١٩٣٧	٤٥
١٩٣٧ – ١٩٣٨	٤١

وفى عام ١٩٣٨ / ١٩٣٩ تم افتتاح ١١٦ فرقة بمعرفة مجالس المديريات بمناسبة تسلمها المكاتب العامة بالمديريات والإشراف عليها اعتباراً من ١ نوفمبر ١٩٣٧ . ويقبل بهذه الفرق من لهم استعداد حسن لحفظ القرآن الكريم من تلاميذ السنوات الثالثة والرابعة والخامسة بالمكاتب العامة التى تزيد أعمارهم على عشر سنوات. وفضلاً عن ذلك فإنه يلزم على تلاميذ المكاتب العامة بالإجماع حفظ ستة أجزاء من القرآن الكريم، كما يشرح لهم عدد وافر من الآيات القرآنية، وفى ذلك كفاية لتهذيب أخلاقهم وبث روح الفضيلة فيهم(١١٦).

---

(١١٥) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة التاسعة، ١٩٣٨/١٢/٢١، ص ٢٧٨ .

(١١٦) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة والأربعون، ١٩٣٩/٤/٢٤، ص ١٦٤٧ .

كان هذا أهم ما قام به هيكل من نشاط فى مجلسى البرلمان خلال هذين الدورين من أدوار انعقادهما، وقد لوحظ من خلال اطلاعنا على مضابط تلك الفترة تغيبه فى أحيان كثيرة عن حضور الجلسات خاصة فى دور الانعقاد العادى الرابع عشر لمجلس الشيوخ، ودور الانعقاد العادى الثانى من الهيئة النيابية السابعة لمجلس النواب[١١٧].

وفى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ تقدم وزارة محمد محمود استقالتها أثناء العطلة الصيفية للبرلمان ويكلف على ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة التى لم يشترك فيها الأحرار الدستوريون، ومن ثم كان تحولهم إلى صفوف المعارضة، ويجتمع البرلمان فى دورته العادية فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ فيعاود هيكل نشاطه كعضو معارض بمجلس الشيوخ، وكان أهم ما قام به فى تلك الدورة مشاركته فى مناقشة السياسة المالية العامة فى مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٠ / ١٩٤١[١١٨] وميزانية وزارة المعارف العمومية[١١٩]، كما شارك فى مناقشة بعض الاستجوابات المقدمة إلى الحكومة من أعضاء المجلس، كاستجواب المعارضة الوفدية عن منع الرقيب كل تعليق ينشر بالصحف عن المذكرة المتضمنة قرارات الوفد المصرى الصادرة فى أبريل عام ١٩٤٠[١٢٠] وعدم نشر الرد البريطانى وجواب الوفد المصرى عليه، وموقف الحكومة المصرية من الرد البريطانى والمطالب التى جاء هذا الرد جواباً عليها[١٢١].

---

(١١٧) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الرابع عشر، الجلسات من الأولى حتى الأخيرة، ١٩٣٨/١١/١٩- ١٩٣٩/٨/٨ . تغيب هيكل فى هذا الدور عن ٣٢ جلسة من مجموع جلساته البالغ ٦٥ جلسة. والجلسات التى تغيب عنها هى : ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦ ؛ مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسات من الأولى حتى الأخيرة، ١٩٣٨/١١/١٩ - ١٩٣٩/٨/٨ . وقد بلغ عدد الجلسات التى لم يحضرها هيكل ٣١ جلسة من ٩٣ جلسة. وهذه الجلسات هى : ١، ٢، ٢١، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٥١، ٥٢، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٧٤، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ٩١ .

(١١٨) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس عشر، الجلسة السادسة عشرة، ١٩٤٠/٣/٢٧، ص ص ٣٤٠- ٣٤٣ .

(١١٩) المصدر نفسه، الجلسة الثلاثون ١٩٤٠/٥/٨، ص ص ٦٧٣ - ٦٧٦ .

(١٢٠) عن موضوع هذه المذكرة انظر : عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ص ٨٣ -٨٥ .

(١٢١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس عشر، الجلسة السادسة والعشرون، ١٩٤٠/٤/٣٠، ص ص ٥٧٨ - ٦٠٧ .

ومما يلاحظ على هيكل فى هذه الدورة عدم ممارسته لمعارضة برلمانية قوية - وإن كان قد تقدم ببعض الاستجوابات التى تنازل عنها فى النهاية - إلا فى بعض المواقف القليلة والتى أبرزها موقفه من شكوى المعارض الوفدى يوسف الجندى ضد الحكومة لمنع الرقيب نشر استجواب له بالصحف كان قدمه يستجوب فيه رئيس الوزراء عن الإجراءات التى اتخذت مع الصحافة بسبب الأحكام العرفية التى فرضت لظروف الحرب العالمية الثانية، فقد أعلن هيكل فى قاعة المجلس أن نشر ما يحدث داخل مجلس الشيوخ حق مطلق للمجلس ولا يجوز بأى حال من الأحوال تقييد هذا الحق، وبالتالى فإن ما حدث من منع نشر الاستجواب اعتداء واضح على الدستور(١٢٢).

ومن الجدير بالذكر أن هيكل خلال هذه الدورة كان عضواً بعدة لجان بالمجلس، وهى: لجنة الرد على خطاب العرش، ولجنة المعارف، ولجنة الشئون الخارجية(١٢٣)، ولجنة الشئون الدستورية، كما تم انتخابه رئيسا للجنة المعارف(١٢٤). وتم اختياره كذلك مقرراً للجنة الأولى عند مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش بالمجلس(١٢٥). وقد حدث أن تخلى عن عضويته بلجنتى الشئون الدستورية والخارجية لدخوله وزارة حسن صبرى التى تشكلت فى ٢٧ يونية ١٩٤٠، فحل محله فيهما مصطفى الشوربجى عضو المجلس(١٢٦)، كما حل محله يوسف الجندى فى اللجنة التى كانت قد شكلت منه وعدد من أعضاء المجلس للاتفاق مع لجنة مماثلة من أعضاء مجلس النواب حول النصوص المتعلقة بمشروع قانون إنشاء نقابة الصحفيين(١٢٧).

وفى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ اجتمع البرلمان فى دور انعقاده السادس عشر، وأخذ هيكل يتنقل بين مجلسيه كوزير للمعارف للرد على ما يوجه إليه من قبل الأعضاء من أسئلة واستجوابات، ومتابعة مناقشاتهم للمسائل الخاصة بوزارة المعارف والجامعة سواء فيما يتعلق بمشروعات القوانين أو الميزانية. ففى مجلس الشيوخ وجه إليه استجواب من إبراهيم مدكور جاء فيه أن الجامعة المصرية كانت قد قررت شروطاً خاصة لقبول الناجحين فى

---

(١٢٢) المصدر نفسه، الجلسة العاشرة، ١٩٤٠/٢/٢٠، ص ١٩١ .
(١٢٣) المصدر نفسه، الجلسة الثانية، ١٩٣٩/١١/٢٠، ص ص ١٨، ١٩ .
(١٢٤) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة، ١٩٣٩/١٢/٢، ص ص ٢٦، ٢٧ .
(١٢٥) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة، ١٩٣٩/١٢/١١، ص ٤٣ .
(١٢٦) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة والأربعون، ١٩٤٠/٨/٧، ص ١٠٠ .
(١٢٧) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى السادس عشر، الجلسة الخامسة، ١٩٤٠/١٢/٢٥، ص ص ٤٢ ، ٤٣ .

امتحان السنة التوجيهية فى كلياتها، ومنها أن يكون الطالب حاصلاً على ٦٠% من المجموع الكلى للدرجات ولما كان أولياء أمور الطلاب لا يرضون لأبنائهم سوى الدراسة العالية فقد أخذوا فى الضغط على وزارة المعارف العمومية، ورأت الوزارة حلاً لذلك إنشاء مدرسة **التجارة الراقية التى تم افتتاحها فى بدء العام الدراسى ١٩٤٠ / ١٩٤١ لتكون سبيلاً لهؤلاء** الطلاب، و حددت مدة الدراسة بها بعامين. معنى ذلك أنه لم يكن هناك هدف علمى ترمى إليه الوزارة من وراء إنشاء هذه المدرسة. وخلص مقدم الاستجواب إلى أن السبب الذى أنشئت من أجله المدرسة لا يكفى وحده لإنشائها، خاصة وأنها لا تنتمى سواء إلى مدارس التجارة المتوسطة أو إلى كلية التجارة التى تدرس بها العلوم التجارية دراسة عالية(١٢٨).

لقد رد هيكل على ما ورد فى الاستجواب بأن فكرة إنشاء المدرسة المشار إليها وضعت موضع التنفيذ على ضوء اعتبارات علمية دقيقة وليس كما ذكر المستجوب، فالتعليم التجارى فى مصر موضع دراسة منذ سنوات عديدة، وقد لوحظ أن مدارس التجارة المتوسطة يدخلها الطلاب بشهادة إتمام الدراسة الابتدائية فتكون ثقافتهم العامة فى غاية البساطة، وخلال السنوات الأربع التى يقضونها فى هذه المدارس لا يحصلون على درجة كافية من الثقافة العامة، وقد كان هذا سبباً فى بقاء نسبة كبيرة منهم دون عمل بعد تخرجهم. فعكفت وزارة المعارف على دراسة هذه الحالة، ورئى من خلال الدراسة أن الزمن الذى يتلقى فيه الطالب ثقافته العامة يجب أن يكون منفصلاً عن الزمن الذى يتلقى فيه العلوم التجارية، ومن هنا جاء التفكير فى مدرسة التجارة الراقية لتكون تمهيداً عند حلول الوقت المناسب لإلغاء مدارس التجارة المتوسطة وإحلال المدارس الراقية محلها بشرط ألا يلتحق بها سوى الطلاب الحاصلين على شهادة الثقافة العامة، فيكون المتخرجون بذلك أقدر على الاضطلاع بالأعمال. وقد أشار هيكل بمناسبة التحاق بعض الطلاب الحاصلين على شهادة التوجيهية بالمدرسة الجديدة إلى أنه ليس فى وسع الوزارة منع هؤلاء الطلاب من الالتحاق بهذه المدرسة إذا شاءوا(١٢٩).

ومن الأسئلة التى وجهت إلى هيكل سؤال يسأل فيه حسين الجندى عضو المجلس عن مدى صحة ما قيل من أن مراقب الامتحانات ومديرى الإدارات التابعة له وغيرهم من

---

(١٢٨) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة، ١٩٤١/١/٢٠، ص ص ٧٥ - ٧٧ .

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ص ٧٧ - ٧٩ .

موظفى المراقبة يتقاضون مكافآت عن اشتغالهم فى الإشراف على الامتحانات وإدارتها مع أن ذلك من صميم عملهم الذى يتقاضون عليه أجراً(١٣٠).

لقد أفاد هيكل فى رده بأن المكافآت التى تعطى نظير القيام بأعمال الامتحانات المختلفة تنظمها لائحة صادرة من وزارة المالية بتاريخ ٢ فبراير ١٩٣٢ ولا يأخذ مديرو الأقسام بمراقبة الامتحانات مكافآت إلا إذا عينوا لرياسة إحدى اللجان شأنهم فى ذلك شأن غيرهم. أما بقية الموظفين فإنهم يتناولون مكافآت بسبب قيامهم بأعمال الامتحانات فى غير أوقات العمل الرسمية. أما مراقب الامتحانات فإنه لا يأخذ مكافأة عن الامتحانات العامة أو الامتحانات المدرسية الأخرى لأنه بطبيعة عمله لا يرأس لجنة معينة بل له الإشراف الكلى العام، ولكنه إذا عين فى لجنة امتحان اختيار الموظفين لوزارة المعارف أو الوزارات الأخرى فإنه يأخذ مكافأة عن الأيام التى يشتغلها(١٣١).

هذا وقد وجهت إلى هيكل الكثير من الأسئلة الأخرى التى أراد الأعضاء الوقوف من خلال الإجابة عليها على حقائق ما يسألون عنه فى وزارة المعارف من أمور تتعلق بالطلاب والمدرسين وما يواجههم من مشاكل، والسياسة التعليمية التى تسير عليها الوزارة، وما إلى ذلك من الأمور الأخرى المتعلقة بشئون التعليم. وقد كان هيكل حريصاً بالفعل على إيضاح ما يسأل عنه الأعضاء وكثيراً ما كان يدعم إجاباته بالمستندات والإحصائيات حينما يتطلب الأمر ذلك، وهو ما تشهد به إجاباته على الأسئلة والاستجوابات التى تمتلئ بها مضابط البرلمان فى فترة مسئوليته عن وزارة المعارف العمومية.

وإلى جانب وزارة المعارف العمومية كثيراً ما كان هيكل يجيب عن الأسئلة الموجهة إلى الوزراء الآخرين فى حالة تغيبهم، كوزراء الصحة، والشئون الاجتماعية، والزراعة، والتجارة والصناعة، والأشغال العمومية(١٣٢)، وهو ما يبين إلى أى مدى كان هيكل حريصاً على أداء واجبه البرلمانى مهما تكلف فى سبيل ذلك من جهد ووقت.

---

(١٣٠) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى السادس عشر، الجلسة السابعة والستون، ١٣/١٠/١٩٤١، ص ٩٧٢ .

(١٣١) المصدر نفسه.

(١٣٢) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة، ٢٧/١/١٩٤١، ص ٩٤ ، الجلسة العاشرة، ٣/٢/١٩٤١، ص ١١١، الجلسة السادسة والثلاثون، ١٦/٦/١٩٤١، ص ٤٥٩ .

وقبل الوقوف على نشاط هيكل بمجلس النواب تجدر الإشارة إلى أنه كان ممن قضت القرعة بإخراجهم من الشيوخ فى المعينين بالمجلس وذلك عند إجراءها فى ٧ مارس ١٩٤١ لمناسبة التجديد النصفى المحدد له ٧ مايو ١٩٤١، غير أنه تم تعيينه مرة أخرى بالمرسوم الملكى الصادر فى ٢٤ مارس ١٩٤١ والذى يقضى بوقف انتخاب أعضاء للمجلس بدلا من نصف أعضائه المنتخبين الذين قضت القرعة بإخراجهم، وتمتد نيابة أولئك الأعضاء الخارجين إلى أن يصدر مرسوم آخر، كما يقضى بتعيين أعضاء بالمجلس بدلاً من الأعضاء الذين خرجوا بالقرعة(١٣٣). وقد حدث أن اعترضت المعارضة الوفدية على مد نيابة الأعضاء المنتخبين الذين خرجوا بالقرعة، وانتقدت ما بررت به الحكومة تصرفها، وهو أنه ليس فى استطاعتها تحديد يوم لإجراء الانتخاب للاضطرابات القريبة من مصر بسبب الحرب، مشيرة إلى أنه كان من الممكن تحديد موعد للانتخابات لأن مصر بعيدة عن ميادين القتال، وأضافت أنه حتى ولو جاز تصرف الوزارة بالنسبة للأعضاء المنتخبين، فالأمر فى الدستور يوجب أن يكون ذلك شأن الأعضاء المعينيين، فإما التجديد للفريقين معاً وإما التأجيل معا، أما أن يتم التعيين دون الانتخاب ففيه مخالفة للدستور(١٣٤). غير أن الوزارة لم تسمع لذلك، وفى الموعد المحدد للتجديد النصفى أدى الشيوخ المعينين بمرسوم ٢٤ مارس ١٩٤١ اليمين الدستورية لتبدأ مدة نيابتهم من ٨ مايو ١٩٤١(١٣٥).

وعلى أية حال، فكما قام هيكل بواجبه بمجلس الشيوخ، قام به أيضاً بمجلس النواب، فقد وجهت إليه عشرات الأسئلة التى تتعلق معظمها بشئون الطلاب والمدرسين، وإنشاء مدارس جديدة، ومستوى التعليم بوجه عام، وقد أجاب على هذه الأسئلة بما دل على اقتداره وكفاءته البرلمانية، غير أنه كانت له بعض الهنات، وهو ما لوحظ فى إجابته على السؤال الخاص بنقل حسن البنا المدرس بإحدى مدارس القاهرة الابتدائية إلى قنا بالصعيد، فقد أشار إلى أنه هو الذى أمر بنقله لانصرافه عن القيام بواجبه، وليس رئيس الوزراء بوصف كونه

---

(١٣٣) المصدر نفسه، الجلسة السادسة عشرة، ١٩٤١/٣/٧، ص ص ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٨٢؛ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢١٦ .

(١٣٤) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السادس عشر، الجلسة الثامنة عشرة، ١٩٤١/٣/٢٤، ص ص ٢٨٢، ٢٨٣ . تنص المادة ١١٥ من الدستور على : " يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التعيين فى خلال الستين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم، فإن لم يتيسر التجديد فى الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد". الوقائع المصرية، ١٩٢٣/٤/٢٠ .

(١٣٥) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السادس عشر، الجلسة الثالثة والعشرون، ١٩٤١/٥/٨، ص ٣٢٩ .

حاكماً عسكرياً كما جاء فى السؤال. ولما اعترض مقدم السؤال وأبان أن وزير المعارف أخبره من قبل بأنه لا دخل له فى نقل المدرس المذكور، نفى هيكل ذلك(١٣٦)، فى حين أكد فى مذكراته صحة ما ذهب إليه العضو مقدم السؤال(١٣٧).

هذا وقد تعدى نشاط هيكل بمجلس النواب رده على الأسئلة والاستجوابات إلى اهتمامات أخرى له، كحضوره مناقشات المجلس حول سياسة التعليم الجامعى وما قبله، وذلك عند عرض تقريرى لجنة المالية عن مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٤١/ ١٩٤٢ " قسم وزارة المعارف" ومشروع ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية نفسها. وكان يقوم خلال هذه المناقشات بالرد على ما يبديه الأعضاء من ملاحظات وإيضاح ما تسير عليه الوزارة فى سياستها وما تقوم به من أجل النهوض بالعملية التعليمية سواء فى المدارس أو الجامعة(١٣٨).

وبعد انتهاء هذا الدور من أدوار انعقاد البرلمان فى ١٨ أكتوبر ١٩٤١ اجتمع البرلمان مرة أخرى فى ١٥ نوفمبر ١٩٤١ ليبدأ دور انعقاده السابع عشر، وكانت وزارة حسين سرى الثانية مازالت قائمة فى الحكم، ومن ثم تولى هيكل - وكان يشغل منصب وزير المعارف العمومية - كالمتبع الرد على أسئلة الأعضاء واستفساراتهم فيما يخص وزارته، ففى مجلس الشيوخ وجه إليه سؤال عما اتخذه من إجراءات بشأن ما يقوم به أساتذة الجامعة من تأليف الكتب بالنقل من المراجع العربية والأجنبية ثم بيعها للطلاب بأثمان باهظة، وكذا قيامهم بوضع الإضافات البسيطة مع بداية كل عام دراسى وجعل تلك الإضافات موضعاً للامتحانات حتى يتمكنوا من بيع مؤلفاتهم للطلاب(١٣٩).

أفاد هيكل فى رده على هذا السؤال بأن كليات الجامعة لا يوجد بها كتب مقررة للدراسة، فالأساتذة يلقون بدروسهم على الطلاب، ولهؤلاء الأخيرون الرجوع إلى ما يشاءون

---

(١٣٦) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الرابع، الجلسة الحادية والأربعون، ١٩، ٢٠، ١٩٤١/٥/٢١، ص ١١٣٢ .

(١٣٧) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ١٧٨ .

(١٣٨) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الرابع، الجلسة الثالثة والثلاثون، ١٩٤١/٤/٢٢، ص ص ٩١٤ - ٩٢٤، الجلسة الثانية والستون، ١٩٤١/٧/١٤، ص ص ١٧١٤-١٧١٦ .

(١٣٩) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السابع عشر، الجلسة الخامسة، ١٩٤١/١٢/٢٣، ص ٤٧ .

من المراجع العربية والأجنبية الموجودة بمكتبات كلياتهم، كما لهم أن يقتنوا ما يرغبون من كتب الأساتذة القائمين بالتدريس أو غيرهم. وأوضح أن أساتذة الجامعة لا يقصدون بمؤلفاتهم أن تخصص للطلاب، بل لكى ينتفع بها المشتغلون بالعلم بصفة عامة، وهى لذلك تباع فى المكتبات العامة كغيرها من الكتب الأخرى. هذا وقد نفى هيكل حدوث ما أشار إليه السائل من قيام الأساتذة بالتجديد المتعمد فى مؤلفاتهم مع كل عام دراسى حتى يجدوا رواجا لها بين الطلاب(١٤٠).

وواضح من هذه الإجابة أنها تقليدية فهو يشير إلى ما ألزم به القانون الأساتذة وقتذاك من عدم تأليف الكتب بهدف بيعها لطلابهم، ويعتبر أن الجميع يسير على نهج ذلك القانون دون حيدة عنه، وبالتالى كان نفيه لما جاء بالسؤال من خروج الأساتذة على القانون المعمول به.

ومن الأسئلة الأخرى التى وجهت إلى هيكل سؤال مؤداه أن الدراسة بكلية الهندسة محددة بفترة الصباح فقط وذلك توفيراً لنفقات وجبة غداء الطلاب فى الوقت الذى يحتاج فيه هؤلاء الطلاب إلى تلك الوجبة لما يبذلونه من جهود فى المعامل الدراسية إلى جانب متاعب دراستهم العقلية، فلماذا لا يتم عمل الاعتماد اللازم لغذاء الطلاب مع مد الدراسة بالكلية إلى فترة المساء كما هو الحال فى جامعات العالم المتقدمة؟(١٤١).

وقد أجاب هيكل على ذلك بأن كلية الهندسة التجأت إلى النظام القائم لأن الطلاب لا يجدون مطاعم قريبة منهم يتناولون فيها طعام الغداء، ولا يقبلون فى نفس الوقت الاشتراك فى وجبة الغداء التى تقدم لمن يريد فى كليات الجامعة الأخرى لقاء ثمن زهيد. وخلص هيكل إلى أن الجامعة ستنظر فى أفضل الطرق لتغذية الطلاب، وسيتم الاتصال بوزارة المالية إذا دعت الضرورة إلى منح اعتماد خاص(١٤٢).

أما عن مجلس النواب، فقد كان الحال فيه كمجلس الشيوخ، إذ تقدم النواب إلى هيكل بأسئلتهم عن وزارة المعارف، تلك الأسئلة التى دارت فى معظمها حول الكتب الدراسية وتأخر وصولها إلى التلاميذ، والترقيات فى وزارة المعارف وما تخللها من استثناءات خلافاً

---

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٨ .
(١٤١) المصدر نفسه، الجلسة السادسة، ١٣/١/١٩٤٢، ص ٦٤ .
(١٤٢) المصدر نفسه.

للقواعد المعمول بها، ومجمع اللغة العربية وما يقدمه من فائدة للغة العربية ولمصر، وغير ذلك من المسائل الأخرى التى تتصل بشئون الجامعة والتعليم(١٤٣)، وقد أجاب هيكل عن معظم هذه الأسئلة بما يحقق رغبات النواب بقدر الإمكان.

وجاءت وزارة الوفد المعروفة بوزارة ٤ فبراير ١٩٤٢، واستصدرت مرسوماً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ودعوة المجلس الجديد إلى الاجتماع فى ٣٠ مارس ١٩٤٢، كما صدر مرسوم آخر فى ١٨ فبراير ١٩٤٢ بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ فى الدوائر التى خلت بالقرعة فى مارس ١٩٤١ لمناسبة التجديد النصفى للمجلس. وفى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ استصدرت الوزارة كذلك مرسوماً بإبطال مرسوم ٢٤ مارس ١٩٤١ فيما قضى به من تعيين أعضاء لمجلس الشيوخ خلفاً للأعضاء المعينين الذين خرجوا بالقرعة. وكانت حجة الوزارة فى استصدار هذا المرسوم أن التعيين مكمل للانتخاب وأنه بذلك يجب أن يتم بعد الانتخاب لا قبله. كما أن عملية التعيين ليست عملية مستقلة بذاتها وإنما هى إحدى عنصرى عملية التجديد كما هو واضح فى المادة ١١٥ من الدستور. وهذا التجديد إذا لم يقع فى وقت واحد لا يسمى تجديداً، ومن ثم فإن ما فعلته وزارة حسين سرى بمناسبة التجديد النصفى للمجلس عام ١٩٤١ غير صحيح دستورياً(١٤٤).

وبناء على ذلك خرج هيكل من مجلس الشيوخ حيث كان ضمن من عينوا بمرسوم ٢٤ مارس ١٩٤١(١٤٥)، بيد أنه أعيد تعيينه بمقتضى مرسوم آخر صدر فى ٢٩ مارس ١٩٤٢ بتعيين أعضاء جدد بالمجلس، وقبل هيكل تعيينه وقام بأداء اليمين الدستورية مع غيره من الأعضاء الجدد بالمجلس(١٤٦).

ويلاحظ أن قبول هيكل تعيينه من جديد قد جعل البعض يرى أن ذلك اعترافاً منه ببطلان المرسوم الذى أصدرته وزارة حسين سرى عام ١٩٤١، غير أنه كانت له وجهة

---

(١٤٣) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الخامس، الجلسة الخامسة، ١٩٤١/١٢/١٥، ص ص ٩٥ ، ٩٦، الجلسة السابعة، ٥ , ١٩٤٢/١/٦، ص ص ١٣٩، ١٤٠، الجلسة التاسعة، ١٩٤٢/١/١٤، ص ٢١٥ .

(١٤٤) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السابع عشر، الجلسة الثانية عشرة، ١٩٤٢/٣/٣٠، ص ص ١٥٣، ١٥٤ .

(١٤٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢١٧ .

(١٤٦) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السابع عشر، الجلسة الثانية عشرة، ص ص ١٥٩، ١٦٠ .

نظر أخرى مؤداها أنه يعتبر أن تعيين وزارة الوفد له بالمجلس تكرار لتعيينه فى عهد وزارة حسين سرى بمرسوم مارس ١٩٤١ وليس تعييناً جديداً لأن الوزارة لا تملك وفقاً للدستور فصل من تم تعيينهم من قبل، وإنما المجلس هو صاحب الحق وحده فى ذلك(١٤٧). وقد برر هيكل أداءه اليمين الدستورية من جديد عقب تعيينه عام ١٩٤٢ بأنه يجوز للعضو أداء تلك اليمين فى أى وقت متى شاء، وأشار إلى أنه من دلائل قيام مرسوم مارس ١٩٤١ إعلان رئيس مجلس الشيوخ فى عهد الوزارة القائمة - وزارة الوفد - أن مدة الأعضاء الجدد الذين عينوا تبدأ من ٨ مايو ١٩٤١، أى من المدة التى حددتها وزارة حسين سرى، وأضاف إلى ذلك أنه مما دعاه أيضاً لقبول تعيين وزارة الوفد له حرصه على إبداء آرائه السياسية بحرية تامة، والبرلمان هو السبيل الوحيد لذلك فى ظل الرقابة المفروضة على الصحف(١٤٨).

والواقع أن هذه الحجج التى برر بها هيكل قبوله لتعيينه بمجلس الشيوخ من جديد رغم مخالفة المرسوم الخاص بهذا التعيين للدستور لا يمكن الأخذ بها، فالدستور لا يوجد به ما يسمى بـ "تكرار التعيين" الذى أشار إليه هيكل، أضف إلى ذلك أن أداءه اليمين الدستورية كان على اعتبار أنه عضو جديد لا على أى اعتبار آخر، أما عن إعلان رئيس مجلس الشيوخ أن مدة الأعضاء الجدد تبدأ من ٨ مايو ١٩٤١ فهذا ما قرره الدستور فى المادة ١١٥ منه وليس وزارة حسين سرى هى التى قررته، فهى كانت تنفذ فقط ما قضت به تلك المادة بخصوص موعد بدء نيابة الأعضاء بعد التجديد النصفى للمجلس، وقد كان لزاماً على وزارة الوفد تنفيذ ذلك أيضاً بغض النظر عن تصحيحها لمرسوم مارس ١٩٤١ الذى كان خاطئاً من و جهة نظرها. وعليه فالذى كان واجباً على هيكل محافظة على الدستور عدم قبول تعيين وزارة الوفد له بمقتضى المرسوم الجديد، أما وقد قبل هذا التعيين فإن ذلك لا يمكن تفسيره كما يرى أحد الباحثين(١٤٩) إلا بتهافته كغيره من زعماء أحزاب الأقلية على الفوز بمقاعد البرلمان مهما كانت الوسيلة. يؤكد ذلك ما ذكره هيكل نفسه لعباس الجمل عضو المجلس حينما أشار عليه الأخير بعد صدور مرسوم ١٩٤٢ بأن يمتنع عن أداء اليمين الدستورية باعتباره عضواً باقياً بمرسوم عام ١٩٤١، فقد ذكر هيكل أن مظاهر المراسيم لابد أن تأخذ مجراها، وأنه لا يستطيع مع قيام مرسوم عام ١٩٤٢ التمسك بمرسوم ١٩٤١،

---

(١٤٧) تنص المادة ٩٥ من الدستور على : "يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه. ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى الأصوات..." الوقائع المصرية، ١٩٢٣/٤/٢٠ .

(١٤٨) المصور ، ١٩٤٢/٤/٢٤ (لماذا قبلت تعيينى فى مجلس الشيوخ؟)؛ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢١٧ . ؛ صبرى أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، جـ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٦٤٢ .

(١٤٩) محمد صابر عرب، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، ص ٢٠٢ .

وأوضح أن كل ما يستطيع القيام به الاشتراك فى استجواب يُطالب فيه ببطلان مرسوم ١٩٤٢[١٥٠].

على أية حال، أخذ هيكل فى ممارسة نشاطه البرلمانى بالمجلس كعضو معارض، فشارك فى مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش، وعدد من الاستجوابات الموجهة إلى رئيس الوزراء، وقد أتى على رأس تلك الاستجوابات الاستجواب الخاص باعتقال الحكومة لعلى ماهر عضو مجلس الشيوخ[١٥١]، وكذا استجوابان آخران عن عدم دستورية المرسوم الصادر فى ٢٢ فبراير عام ١٩٤٢ بإلغاء المادة الثانية من مرسوم ٢٤ مارس ١٩٤١ المتضمنة تعيين أعضاء بمجلس الشيوخ بدلا ممن خرجوا بالقرعة.

وقد تناولت مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش الإشارة إلى ضرورة وحدة الأمة لتحقيق مصالح مصر فى الداخل والخارج، والرقابة الشديدة المفروضة على الصحف والتى من شأنها الإساءة إلى الأداة الحكومية، وما تذهب إليه الوزارة من أن تكون الاستثناءات فى الوظائف بين الموظفين سياسة لها وما يؤدى إليه ذلك من الإضرار بالحكومة نفسها، وقد قوبل هيكل بالرد من محمد صبرى أبو علم وزير العدل على تلك المسائل التى أثارها وأخذ يفند ما جاء فيها الواحدة تلو الأخرى[١٥٢].

أما بخصوص الاستجواب الخاص باعتقال على ماهر، فقد أكد هيكل فى تعقيبه على رد رئيس الوزراء على الاستجواب على أهمية الحصانة البرلمانية، مشيرا إلى عدم إقرار الدستور ما يشير إليه رئيس الوزراء من أن السلطة التنفيذية هى التى تعطل أحكام الدستور فى حالة الحكم العرفى[١٥٣].

---

(١٥٠) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين، الجلسة التاسعة والثلاثون، ١٩٤٧/٥/٢٧، ص ٩٠٦ .

(١٥١) عن تفاصيل اعتقال على ماهر وأسبابه وأصداء ذلك انظر : محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ١٧٠ ، ١٧٨ ، ٢١٧ - ٢٢٠ .

(١٥٢) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السابع عشر، الجلسة الحادية والعشرون، ١٩٤٢/٦/٩، ص ص ٣٤٨ - ٣٥٣، ٣٥٩ - ٣٦٣ .

(١٥٣) المصدر نفسه، الجلسة السادسة عشرة، ١٩٤٢/٥/٥، ص ص ٢٣٣ - ٢٣٦ . يبدو أن الذاكرة خانت هيكل عند تسجيل أحداث الاستجواب فى مذكراته، فقد أشار إلى أن أحدا من أعضاء المجلس لم يناقش رد رئيس الوزراء سوى مصطفى الشوربجى مقدم الاستجواب. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢٢١ . فى حين أن أكثر من عضو ناقش الرد على الاستجواب، وكان هيكل نفسه أحد هؤلاء.

وعند مناقشة الاستجوابين الخاصين بعدم دستورية مرسوم ٢٢ فبراير ١٩٤٢ نفى هيكل أحقية الحكومة فى بحث دستورية مرسوم ١٩٤١ أو عدم دستوريته، حيث إن جهة الاختصاص هى المجلس، وأشار إلى أن قيام الحكومة بهذا العمل يترتب عليه نتائج بعيدة الأثر فى الحياة الدستورية، ورغم ذلك لم يأخذ المجلس بهذا الرأى وقرر دستورية مرسوم ١٩٤٢(١٥٤).

ولم يقتصر نشاط هيكل بالمجلس على مشاركته فى مناقشة ما يطرح من قضايا وموضوعات، بل كان عضوا فى بعض اللجان، كلجنة الشئون الدستورية، ولجنة الأحكام العرفية، ولجنة اللائحة الداخلية والطعن(١٥٥)، لكنه لم يستمر فى اللجنة الأخيرة، فقد طلب التخلى عنها، ووافق المجلس على طلبه وحل محله بها محمد توفيق إسماعيل عضو المجلس(١٥٦).

وفى ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ اجتمع البرلمان فى دور انعقاده الثامن عشر واستأنف هيكل نشاطه، وبدأه بمناقشة مشروع الرد على خطاب العرش، فتعرض للحريات الدستورية والأحكام العرفية، والرقابة على الصحف، وشئون الموظفين والاستثناءات فى ترقيتهم، والمرافق العامة والمرافق الأهلية التى خضعت لسلطان الأحكام العرفية والسلطة القائمة على تنفيذها، وتمثيل مصر فى مفاوضات الصلح عقب انتهاء الحرب والذى كان رئيس الوزراء قد تحدث بشأنه مع السفير البريطانى، وقد تقدم هيكل بعدد من التعديلات رأى إدخالها على مشروع الرد على خطاب العرش، غير أنها لم تحظ بقبول المجلس الذى وافق على المشروع كما وضعته لجنة الرد على خطاب العرش(١٥٧).

أيضاً شارك هيكل فى مناقشة المجلس لمشروع اللائحة الداخلية الجديدة لمجلس الشيوخ(١٥٨)، الذى تقدم على زكى العرابى رئيس المجلس باقتراح بسه ، وقد رأى هيكل عدم تغيير اللائحة القائمة لأنه لم يحدث ما يدعو إلى هذا التغيير، وذهب إلى أن

---

(١٥٤) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السابع عشر، الجلسة الرابعة والعشرون، ١٩٤٢/٦/٢٢، ص ص ٤١٧ - ٤٢٠ .

(١٥٥) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة عشرة، ١٩٤٢/٤/٨، ص ص ١٦٨ - ١٧٠ .

(١٥٦) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة عشرة، ١٩٤٢/٤/٢٢، ص ١٧٨ . لم يشر فى المضبطة إلى سبب طلب هيكل التخلى عن عضوية اللجنة.

(١٥٧) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الثامن عشر، الجلسة الثانية، ٨ و ٩/ ١٩٤٢/١٢، ص ص ٤١ - ٤٧ ، ١٠٠ .

(١٥٨) عن مواد مشروع هذه اللائحة انظر : مجلس الشيوخ، ملاحق دور الانعقاد العادى الثامن عشر، ملحق رقم ٢٣، ص ص ٧٨ - ٩١ .

إضافة أو إدماج بعض مواد الدستور وقانون الانتخاب فى مشروع اللائحة الجديدة مخالف للفقه الدستورى، وليس فيه أى نفع، بل يؤدى إلى الضرر لأن قانون الانتخاب عرضة للتعديل من وقت لآخر، ومن الممكن أن يشتمل التعديل بعض المواد التى أدمجت فى اللائحة، وتساءل قائلا : "فهل إذا عدلت مادة أو مواد من قانون الانتخاب مما أدمج فى اللائحة يدخل التعديل على اللائحة مباشرة أو نرد اللائحة إلى اللجنة؟"(١٥٩). وخلص هيكل إلى ضرورة عودة مشروع اللائحة الجديدة وتقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون عنه إلى اللجنة لإدخال ما ترى إدخاله من تعديلات على اللائحة القائمة لبحثه فى المجلس، أما أن توضع اللائحة بكل ما يدخل فيها من تعديل بهذه الصورة من غير مقتضى "فأرى أن ما سار عليه العمل فى كل الأمم لا يتفق مع هذا العمل"(١٦٠).

ورغم عدم أخذ المجلس بهذا الرأى، اشترك هيكل فى مناقشة مواد مشروع اللائحة الجديدة، وقد كانت له ملاحظات على الكثير منها، وأخذ المجلس برأيه فى بعض الأحيان، بل إن بعض المواد أعيد صياغتها من جديد وفقا لما رآه هيكل تماماً(١٦١)، ولعل فى ذلك إشارة إلى ما بلغه هيكل من التمرس بالعمل البرلمانى ومداخلاته، وبالتالى لم يكن غريبا حينما تولى رئاسة المجلس بعد ذلك وحقق ما حقق من نجاحات كما سيتضح لنا فيما بعد.

ومما يجدر الإشارة إليه أن هيكل كان عضوا فى هذا الدور بلجنة الشئون الدستورية، ولجنة اللائحة الداخلية والطعون(١٦٢)، وهو لم يكن راغبا فى عضوية اللجنة الأخيرة حينما عرضها عليه رئيس المجلس لما كان يراه من عدم وجود ما يدعو لتعديل لائحة المجلس، بيد أنه عاد وقبلها بعدما علم أن ما يراه بشأن اللائحة لا يمنع من أن يكون عضوا بلجنتها(١٦٣).

وبدأ الدور التاسع عشر لانعقاد البرلمان فى ١٨ نوفمبر ١٩٤٣، واستأنف هيكل عمله به، فشارك فى مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش، وقد تناولت مناقشته العديد

---

(١٥٩) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الثامن عشر، الجلسة السابعة، ١٩٤٣/٢/٢، ص ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ١٤٥ .

(١٦١) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة، ٣/٢/ ١٩٤٣، ص ص ١٥٨، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، الجلسة الخامسة عشرة، ١/٣/١٩٤٣، ص ص ٢٨٤ – ٢٩٤ .

(١٦٢) المصدر نفسه، الجلسة الأولى، ٢٤/١١/١٩٤٢ ، ص ص ٢٣ ، ٢٧ .

(١٦٣) المصدر نفسه، الجلسة السابعة، ٢/٢/ ١٩٤٣، ص ١٤٤ .

من القضايا الشائكة التى تهم مصر فى الداخل والخارج، كالاعتقال للأشخاص، وحرية الصحافة والاجتماعات العامة، والعلاقة بين مصر وبريطانيا وما يجب أن تكون عليه بعد انتهاء الحرب، وموقف مصر من القضية العربية والأحداث فى لبنان(١٦٤).

أيضاً شارك هيكل فى مناقشة السياسة المالية العامة للدولة فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٤ /١٩٤٥(١٦٥)، كما شارك فى مناقشة مشروع القانون الخاص بإصلاح نظام الوقفين الخيرى والأهلى، ذلك المشروع الذى استغرقت مناقشته أكثر من عشر جلسات(١٦٦)، وقد دلت آراء هيكل التى أبداها بشأنه على سعة إطلاعه وإلمامه الجيد بشتى الشئون فى مختلف المجالات، وهو ما يلزم توفره فى عضو البرلمان حتى يقوم بدوره على أكمل وجه، مما يساعد على ترسيخ أسس الحياة النيابية وتحقيق ما تصبو إليه من تقدم وازدهار.

وإلى جانب ذلك كان لهيكل إسهاماته فيما عرض على المجلس خلال هذا الدور من موضوعات أخرى، هذا فضلا عن نشاطه بلجان المجلس الداخلية التى كان عضواً بها، وهى لجنة صحة العضوية، ولجنة الشئون الدستورية واللائحة الداخلية(١٦٧).

كان هذا أهم ما قام به هيكل من نشاط فى برلمان ١٩٤٢،ورغم كونه نشاطاً واضحاً، فإنه لم يكن مع ذلك مؤثرا فى معارضة الحكومة، وقد اعترف هيكل نفسه بذلك حين ذكر أن ما كان يؤديه للمعارضة من الخدمات فى بضعة أشهر أثناء عمله بالصحافة يفوق ما استطاع أن يؤديه من تلك الخدمات كعضو برلمانى فى بضع سنين. وقد أعزى هيكل ذلك إلى عدم إتاحة الحرية الكافية له فى البرلمان للتعبير عن أفكاره، فضلاً عن العدد المحدود لأعضاء البرلمان بالقياس إلى الأمة بأسرها التى يمكن مخاطبتها عن طريق الصحافة(١٦٨).

---

(١٦٤)المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى التاسع عشر،الجلسة الخامسة ، ١٩٤٣/١٢/٣٠، ص ص ٩٨ – ١٠٤ . وعن الأحداث فى لبنان وقتذاك انظر :صلاح العقاد، المشرق العربى المعاصر، ص ص٥٢ – ٥٧ .

(١٦٥) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى التاسع عشر، الجلسة الأربعون، ١٩٤٤/٤/٢٥، ص ص ٧٧٥ ، ٧٧٦ .

(١٦٦) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والعشرون فى ١٩٤٤/٣/٢١ ومابعدها.

(١٦٧) المصدر نفسه، الجلسة الأولى، ١٩٤٣/١١/١٨، ص ١٨ .

(١٦٨) روزاليوسف، ١٩٤٣/٤/١ (الدكتور هيكل باشا يقول : هذه هى المعارضة).

وفى أكتوبر ١٩٤٤ أقيلت وزارة الوفد، وكلف أحمد ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة، فشكلها من السعديين والأحرار الدستوريين وحزب الكتلة الوفدية والحزب الوطنى، وقد استصدرت الوزارة فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ مرسوما بحل مجلس النواب ودعوة المجلس الجديد إلى الاجتماع فى ١٨ يناير ١٩٤٥[١٦٩]، كما استصدرت فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ مرسوما آخر ببطلان حكم مرسوم وزارة الوفد الصادر فى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ بخصوص مجلس الشيوخ وعودة العمل بمرسوم ٢٤ مارس ١٩٤١[١٧٠]، فتحقق ما كان يأمله هيكل منذ صدور مرسوم وزارة الوفد وسعى إلى تحقيقه بشدة بمجرد تولى وزارة أحمد ماهر السلطة[١٧١].

وأجريت الانتخابات، وكلف على أثر ظهور نتائجها أحمد ماهر بتشكيل الوزارة من جديد، غير أن هيكل لم يدخل فيها، واختار أن يكون رئيسا لمجلس الشيوخ أمام إصرار أحمد ماهر على معاونته له[١٧٢]، وبالفعل صدر مرسوم بتعيينه لرئاسة المجلس فى ١٦ يناير ١٩٤٥[١٧٣].

وعلى أثر هذا التعيين أعلن هيكل أنه سيكون عادلا وسيخلع رداء الحزبية عند دخوله المجلس[١٧٤]، وأشار إلى أن رياسته لأحد الأحزاب الممثلة فى المجلس لن تميل به عن تنفيذ اللائحة والتقاليد، واستطرد قائلاً: "فالحزبية فى نظرى هى اقتناع فى المسائل العامة بآراء معينة، لا يجوز بحال أن تخالف مبادئ الحرية والمساواة والإنصاف، ولن يكون لهذه الآراء مع ذلك أى أثر فى أدائى لواجبات هذا المنصب الذى يفرض على صاحبه أن يفسح المجال للتعبير عن كل رأى حتى يتبين المجلس وجه الحق فى المسائل المعروضة عليه، فيبدى رأيه فيها عن بينة وعلم. على أننى سأبذل جهدى لتضييق شقة الخلاف بين

---

(١٦٩) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ص ١٥١ - ١٥٣ .

(١٧٠) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى العشرين، الجلسة الأولى، ١٩٤٥/١/٢٣، ص ١٨؛ عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ١٥٤ .

(١٧١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢٤٩ .

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٥٥ ، ٢٥٦؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣، ص ٤٤٠ . عن أسباب رفض هيكل دخول الوزارة مع أحمد ماهر وإيثاره رئاسة مجلس الشيوخ انظر : الفصل الثانى، ص ٨٤ .

(١٧٣) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى العشرين، الجلسة الأولى،١٩٤٥/١/٢٣،ص ١٦ . يذكر هيكل فى مذكراته أن مرسوم تعينه صدر فى ١٩ يناير ١٩٤٥، محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢٥٦ .

(١٧٤) السياسة، ١٩٤٥/٢/٤ (المعارضة فى مجلس الشيوخ)؛ اللواء الجديد، ١٩٤٥/٢/٧ (رداء الحزبية)؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٣٠٤ .

الاتجاهات والآراء كلما كان ذلك مستطاعاً ما فإن وفقت كان ذلك ما أبغى، وإلا فلكل صاحب رأى أو اتجاه حريته المطلقة فى توجيه رأيه واتجاهه، وأول واجب على أن أحمى هذه الحرية"(١٧٥).

وسرت المعارضة لسماعها هذا القول، وأعرب صبرى أبو علم ممثلها بالمجلس عن أمله فى تنفيذه، مشيراً إلى أن ذلك يكون ميسوراً لو جعلت التقاليد التى رسمها رؤساء المجلس السابقون نبراساً يهتدى به، كما رجا أن تجد المعارضة من رحابة الصدر ما يسمح لها بأداء مهمتها(١٧٦).

وحقق هيكل ما وعد به وتمنته المعارضة فتجرد عن الحزبية والميول السياسة، ولم يشايع هيئة على هيئة أو ينصر حزب على آخر، دلت على ذلك وقائع عديدة بالمجلس، ففى عام ١٩٤٦ أتخذ مجلس الوزراء برئاسة إسماعيل صدقى عدة قرارات بتعطيل بعض الصحف الوفدية بحجة مقاومة الشيوعية وما يتصل بها من نزعات يسارية، واستندت الحكومة لتسويغ عملها إلى فقرة وردت بالمادة ١٥ من الدستور(١٧٧) تبيح إنذار الصحف أو تعطيلها بالطريق الإدارى إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى، فتقدم صبرى أبو علم زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ بمشروع قرار ببطلان قرارات الحكومة هذه لمخالفتها للقوانين المعمول بها، ونظر المجلس مشروع القرار، وأخذت الحكومة تبرر عملها، ولما كان هذا العمل مخالف فى حقيقته للدستور، انبرى هيكل له دون عمل أى اعتبار للتحالف القائم بين حزبه وإسماعيل صدقى، فألقى من منصة رئاسة المجلس ببيان أشار فيه إلى عدم أحقية الحكومة فى أن تسلك ما سلكته بشأن الصحف دون وجود تشريع من البرلمان، وأوضح أن ما استندت عليه الحكومة من المادة ١٥ من الدستور إنما أقحم على مشروع لجنة الدستور لمقاومة الشيوعية، فهو استثناء من نص المادة الذى يحظر مراقبة الصحف وإنذارها أو تعطيلها بالطريق الإدارى، والاستثناء يجب أن يبقى محصوراً فى أضيق الحدود(١٧٨). وعلى ذلك أعلن إسماعيل صدقى أنه سيبحث فى شئون التنظيم الذى يستدعيه

---

(١٧٥) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى العشرين،الجلسة الأولى، ١٩٤٥/١/٢٣،ص ص ١٦، ١٧ .

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ص ١٧ ، ١٨ .

(١٧٧) تنص هذه المادة على : "الصحافة حرة فى حدود القانون، والرقابة على الصحف محظورة، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى". الوقائع المصرية، ١٩٢٣/٤/٢٠ .

(١٧٨) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الحادى والعشرين، الجلسة الثانية والأربعون، ١٩٤٦/٧/١٥، ص ص ٩١٧ ، ٩١٨، الجلسة الخامسة والأربعون، ١٩٤٦/٧/٢٢، ص ص ٩٩٩ - ١٠٠٠ .

تنفيذ المادة ١٥ وسيتقدم بالتشريع الذى يلائم الحالات التى تستوجب تدخلاً إدارياً. وقد سرت المعارضة بهذا التصريح، وطالبت بالإسراع فى تقديم التشريع المشار إليه(١٧٩).

وفى أوائل يناير ١٩٤٨ كان فؤاد سراج الدين قد تقدم باستجواب لمحمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء عن مسلك الحكومة فى مجلس الأمن والسياسة التى سارت عليها، وقد طلب رئيس الوزراء تأجيل الاستجواب إلى ما بعد الفراغ من الرد على خطاب العرش، غير أن فؤاد سراج الدين اعترض على ذلك، واشتد الجدل بين المعارضة والحكومة، فتدخل هيكل لأخذ رأى الأعضاء فى تأجيل الاستجواب أم نظره، وانتهت عملية التصويت بتعادل الفريقين، وهنا تطلعت الأنظار إلى هيكل فى منبر الرئاسة حيث كان انضمامه إلى أحد الفريقين حاسماً للمعركة، وكان هيكل مشتركاً بحزبه مع محمود فهمى النقراشى فى الحكم، فنطق بقراره معلناً امتناعه عن إبداء الرأى(١٨٠). وقد ذهبت الصحف فى تأويل موقف هيكل مذاهب شتى، فوضعت صحيفة السياسة الأمور فى نصابها، وأوضحت أن رئيس المجلس فعل ما فعل حتى لا يفهم تصويته مع رأى ضد آخر على أنه ذا مغزى معين(١٨١).

وحدث بعد ذلك أن أذاعت الإذاعة نص البيان الذى ألقاه رئيس الوزراء ردا على الاستجواب - وكان قد تم نظره - دون إذاعة أقوال فؤاد سراج الدين، مما حدا بالمعارضة الوفدية إلى الاعتراض بحجة أن ما حدث فيه تضليل للرأى العام الذى يجب أن يستمع إلى الطرفين لا طرفاً واحداً حتى يقف على الحقيقة كاملة، وهنا تكلم هيكل مؤيداً رأى المعارضة ومشيراً إلى أن ما تم من عدم إذاعة أقوال فؤاد سراج الدين مخالف للإنصاف، وأعرب عن أمله - وكان رئيس الوزراء قد وعد ببحث الأمر ووضع حد له - فى أن يصدر مرسوم أو يشرع قانون يجعل الإنصاف فى شئون الإذاعة عاماً، وقد نال هيكل لتصريحه بذلك إعجاب الأعضاء وامتلأت جنبات المجلس بالتصفيق له(١٨٢).

أيضا فى ٩ فبراير ١٩٤٨ عرض على المجلس مشروع قانون خاص بالمناجم والمحاجر، فطالب فؤاد سراج الدين بتأجيل نظره حتى تقدم لجنة الشئون الدستورية تقريرها

---

(١٧٩) المصدر نفسه، الجلسة السادسة والأربعون، ١٩٤٦/٧/٢٣، ص ١٠٥٥ .
(١٨٠) البلاغ، ١٩٤٨/١/٦ (حدث فى مجلس الشيوخ أمس).
(١٨١) السياسة، ١٩٤٨/١/٧ (أما فى مجلس الشيوخ فلا حزبية عند الرئيس).
(١٨٢) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين، الجلسة التاسعة، ١٩٤٨/١/١٣، ص ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

عما إذا كان من الجائز للحكومة دستورياً منح رخص الاستغلال دون استئذان البرلمان تطبيقا لأحكام الدستور أو من غير الجائز، وكان للحكومة رأى مخالف لذلك، فما كان من هيكل إلا وغادر كرسى الرئاسة وانتقل إلى مقاعد الأعضاء وحمل على الحكومة فى موقفها، طالباً تأجيل نظر مشروع القانون حتى تقدم لجنة الشئون الدستورية تقريرها وإلا كان هناك عدوان صارخ على الدستور(١٨٣). ولما اشتكى محمود فهمى النقراشى إلى الوزراء الدستوريين موقف هيكل ومناصرته للمعارضة وطلب إليهم التدخل لمنع تكرار ما حدث، دافع هيكل عن موقفه بأنه لم يتجاوز حدوده كرئيس للمجلس، وأنه لا يستطيع التجاوز عما تقع فيه الحكومة من أخطاء دستورية(١٨٤).

وربما يعتقد البعض أن مواقف هيكل هذه التى أنصف فيها المعارضة كانت بسبب ما كان ينشأ بينه كرئيس للأحرار الدستوريين المشتركين فى الحكم وقتذاك وبين رؤساء الوزارات، بيد أن هذا الاعتقاد لا يكون فى محله، فمواقف هيكل المشار إليها إنما كانت من منطلق حرصه على تطبيق أحكام الدستور بالدرجة الأولى، يؤكد ذلك شهادة الحكومة والمعارضة له فى رئاسته للمجلس، فبمناسبة فض الدورة البرلمانية فى أغسطس ١٩٤٥ ألقى محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء كلمة أشاد فيها بجهود هيكل التى بذلها فى رئاسة الجلسات وإدارة دفة المناقشات، وإفساحه المجال للمؤيد والمعارض على السواء(١٨٥). وعلى أثر إعادة تعيين هيكل لرئاسة المجلس فى ١٣ يناير ١٩٤٧، أشار صبرى أبو علم فى تهنئته له إلى أنه كان له فى المجلس سيرة استوجبت الرضا، كما أشاد إبراهيم عبدالهادى وزير المالية نيابة عن الحكومة بالروح العالية التى ساس بها هيكل مناقشات المجلس وصيانته لجميع حقوق الأفراد من كافة جوانب المجلس " على صورة رضى بها الناس كلهم داخل المجلس وخارجه"(١٨٦). وحين أعيد تعيينه لفترة ثالثة فى ٥ يناير ١٩٤٩، أوضح على زكى العرابى زعيم المعارضة أن السنوات الأربع التى أمضاها هيكل فى رئاسة المجلس

---

(١٨٣) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة عشرة، ١٩٤٨/٢/٩، ص ص ٤٠٠ - ٤٠٢؛ البلاغ، ١٩٤٨/٢/١٠ (حدث فى مجلس الشيوخ أمس).

(١٨٤) المصدر نفسه، ١٩٤٨/٢/٢١ (تطور الخلاف بين السعديين والدستوريين).

(١٨٥) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى العشرين، الجلسة السابعة والثلاثون، ١٩٤٥/٨/٧، ص ٧٧٣.

(١٨٦) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين، الجلسة السادسة، ١٩٤٧/١/١٥، ص ١٤٩.

قد أظهرت نزاهته فى إدارة المناقشات وحبه لحرية الرأى وحريـــة الأعضـــاء فـــى إبـــداء آرائهم(١٨٧).

وكما حرص هيكل على تطبيق أحكام الدستور، حرص أيضاً على تنفيـــذ نصـــوص اللائحة الداخلية وإلزام جميع الأعضاء باحترامها، فكان مثلاً إذا توجه العضو المتكلم بحديثـــه إلى غيره من الأعضاء، طلب إليه هيكل التوجه بحديثه إلى هيئة المجلـــس أو رئيســـه(١٨٨)، وإذا قوطع العضو حين كلامه طالب بعدم مقاطعته(١٨٩).

وإذا كان هيكل قد حرص على تنفيذ نصوص اللائحة، فإنه قد رأى أن يكـــون ذلـــك مقروناً بالمرونة وعدم الجمود، نلحظ ذلك فى عدم تطبيقه إلا فى القليل النـــادر مـــا تنـــص عليه اللائحة من قصر كلام العضو فى أى موضوع من الموضوعات على نصف ساعة(١٩٠)، وكذا تجاوزه فى حالة عدم وجود ما يخشى عليه من الأعمال من ضياع الوقت عمـــا تنـــص عليه اللائحة من تخصيص نصف ساعة فقط فى أول الجلسة للأسئلة(١٩١).

لكننا نلاحظ أنه قد تجاوز ذات مرة نص اللائحة - دون تجاوز نص الدستور - غيـــر عابئاً بآراء بعض أعضاء المجلس المخالفة لرأيه رغم استناد أصحابها إلى نصوص اللائحـــة الداخلية، وكان ذلك حينما رفض طرح الاقتراحين المقدمين من عضـــوى المجلـــس محمـــد صبرى أبو علم ومحمد فؤاد بخصوص المذكرة المصرية إلى وزارة الخارجيـــة البريطانيـــة بشأن المفاوضات والرد البريطانى عليها على المجلس لمخالفتهما للدستور، فـــرأى صـــبرى أبوعلم أن رئيس المجلس لا حق له فيما فعل، وطالب بالاحتكام إلى المجلس تطبيقاً لما تقـــول به اللائحة فى حالة الخلاف بين الرئيس وأحد الأعضاء، وأيد عبدالرحمن الرافعـــى صـــبرى

---

(١٨٧) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الرابع والعشرين، الجلسة الحادية عشـــرة، ١٩٤٩/١/١٠، ص٢٢٤ .

(١٨٨) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى العشرين، الجلسة الرابعـــة عشـــرة، ١٩٤٥/٤/١٠، ص ٢٤٧ . كان ضمن ما نصت عليه اللائحة الداخلية للمجلس فى المادة ١١٥ أنه لا يجوز للعضـــو المتحدث التوجه بحديثه لغير الرئيس أو هيئة المجلس. محمد خليل صبحى، المرجع المذكور، الملحق الأول للجزأين الخامس والسادس،مطبعة دار الكتب المصرية،القاهرة، ١٩٤٧، ص ٢٥ .

(١٨٩) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى العشرين، الجلسة الحاديـــة عشـــرة، ١٩٤٥/٤/٢، ص ١٩١ . كان من ضمن ما نصت عليه اللائحة الداخلية كذلك فى المـــادة ١١٨ عـــدم جـــواز مقاطعة أحد الأعضاء للعضو المتكلم. محمد خليل صبحى، المرجـــع المذكـــور، الملحـــق الأول للجزأين الخامس والسادس، ص ٢٥ .

(١٩٠) أخبار اليوم، ١٩٥١/١٢/٨ .

(١٩١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى العشرين، الجلسة الثالثة، ١٩٤٥/٢/١٣، ص ٥٧ .

أبوعلم فى موقفه حيث طالب بتطبيق المادة ١٣١ من اللائحة التى تسمح للمجلس بأن يصدر قراراً برغبة ، وهو ما ينطبق على الاقتراح المقدم من صبرى أبو علم، وهنا تدخل هيكل، فأشار إلى عدم جواز إصدار قرار مخالف للدستور، ولما ذكر عبدالرحمن الرافعى **أن الاقتراح برغبة كما هو واضح فى المادة ١٣١ من اللائحة الداخلية غير مخالف للدستور،** عاد هيكل ليقول إن اقتراح صبرى أبو علم ليس اقتراحاً برغبة. وأمام إصرار عبدالرحمن الرافعى على رأيه - وكان رأياً صحيحاً بالفعل - قرر هيكل الانتقال إلى جدول الأعمال "أما وقد قررت بما لى من الحق الدستورى استبعاد هذين الاقتراحين لمخالفتهما لأحكام الدستور وقرارات مجلسى البرلمان فى هذا الشأن، فلننتقل إلى جدول الأعمال"[١٩٢].

ومما يحسب لهيكل فى رئاسته للشيوخ بخلاف حرصه على تطبيق أحكام الدستور وتنفيذ نصوص اللائحة الداخلية حرصه أيضاً على العمل على تفاهم الحكومة والمعارضة خاصة فى المسائل القومية العامة، وكثيراً ما كان يتم هذا التفاهم قبل الجلسة التى ينظر فيها الموضوع محل الخلاف[١٩٣]. وكان من أثر ذلك انعقاد المودة بين المؤيدين والمعارضين وزيادة التعاون فيما بينهم. وقد يسر ذلك لهيكل بلا شك النهوض بأعباء رئاسة المجلس[١٩٤].

حرص هيكل كذلك على حماية الأعضاء سواء أكانوا مؤيدين أم معارضين من تعرض الصحف لأشخاصهم وتناولها لأحاديثهم داخل المجلس بالنقد اللاذع، ظهر ذلك واضحاً حين ذكرت صحيفة أخبار اليوم عبارة غير لائقة عن محمد صبرى أبو علم خرجت بها عن الموضوعات التى تناولها بالمجلس إلى أمور شخصية، وكذا صحيفة البلاغ التى كثيراً ما كانت تخرج عن جادة الإنصاف الواجب فى تعليقاتها على أقوال الوزراء والشيوخ، فقد ألقى هيكل بمناسبة ذلك بياناً انتقد فيه موقف تلك الصحف، مشيراً إلى ما كفله الدستور لأعضاء البرلمان من حق فى التعبير عن آرائهم[١٩٥]. وقد عد هذا الموقف من هيكل تطوراً جديداً أدخله رئيس المجلس على الأدبيات البرلمانية[١٩٦].

---

(١٩٢) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الحادى والعشرين، الجلسة السادسة عشرة، ١٩٤٦/٢/١٢، ص ص ٣٣٠ - ٣٣٥ .

(١٩٣) أوراق د. هيكل، الملف الثالث بعنوان " مجموعة من خطب معالى الرئيس"، كلمة لهيكل تحت عنوان " تحية سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا لذكرى المغفور له صبرى أبو علم باشا، ص١ .

(١٩٤) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين، الجلسة السادسة، ١٩٤٧/١/١٥، ص ١٤٩

(١٩٥) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى العشرين، الجلسة الثامنة ، ١٩٤٥/٣/١٩، ص ص ١٢٤؛ السياسة الأسبوعية، ١٩٤٥/٣/٢٤ (رئيس الشيوخ يدافع عن حرية الرأى).

(١٩٦) المصدر نفسه، ١٩٤٥/٣/٣١ (الأدبيات البرلمانية وآثار الدكتور هيكل باشا).

عنى هيكل كذلك فى فترة رئاسته بضرورة إنجاز المجلس أعماله فى وقت مبكر، ولعل ذلك كان السبب فى كثرة مطالبته الأعضاء بعدم طلب الحصول على إجازات إلا إذا اقتضت الضرورة[١٩٧]، ورجائه أعضاء اللجان المواظبة على حضور اجتماعات لجانهم[١٩٨]، وكذا الحكومة بأن تتقدم للمجلس بما لديها من مشروعات قوانين فى وقت يسمح بنظرها بدقة وعدم إرجائها إلى دورة مقبلة[١٩٩].

هذا وقد كان هيكل شديد الاحترام لواجبه البرلمانى والتمسك بأدائه، فلم يتغيب عن رئاسة الجلسات والتى بلغ عددها طيلة فترة رئاسته للمجلس ٢٦٥ جلسة سوى ٢٤ جلسة، وبذا وصلت نسبة حضوره إلى ٩١%.*

ورغم هذا العطاء الذى قدمه هيكل للمجلس، فقد تم إقالته من منصبه فى يونية ١٩٥٠ قبل أن يكمل فترة رئاسته الثالثة وذلك على أثر الأزمة الكبرى التى أثارتها استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة. وترجع أصول الموضوع إلى أواخر عام ١٩٤٧ حين أجرى فاروق عملية جراحية فى مستشفى المواساة، وقبل خروجه منها،وأثناء جلسة جمعته مع الدكتور أحمد النقيب مديرها - حضرها كريم ثابت المستشار الصحفى لفاروق - تحدث عما يمكن أن تقدمه الحكومة للمستشفى بمناسبة شفائه،فطلب أحمد النقيب ٥٠ ألف جنيه لإنشاء معهد فاروق الطبى، ووافق محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء، وطلب فاروق من أحمد النقيب أن يعطى ١٠% من المبلغ لكريم ثابت بصفة عمولة، وما كادت الحكومة ترسل المطلوب حتى حرر للمستشفى شيكاً بمبلغ ٥ آلاف جنيه لكريم ثابت. وتم قيده بالدفاتر على أنه مصاريف " برويجندا ودعاية نشر خاصة باليانصيب والإعانات" وذهب بعد فترة من ذلك أحد مفتشى ديوان المحاسبة للتثبت من صحة حسابات المستشفى فلفت نظره هذا المبلغ، ولم يعثر على أية مستند خاص بمفرداته ولا بما أنفق فيه، واتضح أن الأمر لم يعرض

---

(١٩٧) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى العشرين، الجلسة الرابعة والعشرون، ١٩٤٥/٧/٢، ص ٤٤٣

(١٩٨) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين، الجلسة التاسعة والعشرون، ١٩٤٧/٤/٢٨، ص ٦٦١.

(١٩٩) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الرابع والعشرين، الجلسة الأولى، ١٩٤٨/١١/٢٢، ص ٢٢.

* كان ضمن الـ ٢٤ جلسة التى تغيب فيها هيكل عن رئاسة المجلس ١٣ جلسة لم يكن موجوداً أوقات انعقادها بمصر حيث كان مسافراً إلى الخارج لحضور اجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولى ومؤتمراته.

على مجلس الإدارة كما تقضى لائحة المستشفى الداخلية، فكان اعتراض رئيس ديوان المحاسبة على ذلك(٢٠٠).

وفى ١٩ أبريل ١٩٥٠ أمر فاروق حسن يوسف رئيس ديوانه بالنيابة بمقابلة مصطفى النحاس رئيس الوزراء وإبلاغه ضرورة عزل رئيس ديوان المحاسبة لتنديده فى مجالسه بنادى محمد على بتصرفات القصر وطعنه فى بعض أفراد حاشيته وطلبه الأوراق الخاصة بمستشفى المواساة لإدراجها فى تقريره السنوى عن أعمال ديوان المحاسبة، وأبلغ حسن يوسف رئيس الوزراء الذى وعده بالنظر فى الأمر، واتصل فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد بمحمود محمد محمود وتحدثا فى هذا الشأن، وكان رئيس ديوان المحاسبة قد دون فى تقريره - والذى لم يكن طبع بعد - الأتعاب التى حصل عليها كريم ثابت عن " تصرف لم يعرفه ديوان المحاسبة، وأن الديوان ينتقد هذا التصرف" فطلبت منه الوزارة حذف عبارته تلك، فرفض ورفع الأمر للقصر(٢٠١)، كما أبدى فى تقريره كذلك الملاحظات على نفقات حرب فلسطين، وفشلت الضغوط عليه وأصر على تقديم استقالته(٢٠٢).

ولم يقف الأمز عند هذا الحد، فقد تقدم مصطفى مرعى العضو بمجلس الشيوخ بسؤال لرئيس الوزراء عن الأسباب التى أدت إلى استقالة رئيس ديوان المحاسبة، ولما لم يقنع بإجابة الحكومة حول سؤاله إلى استجواب، وعند مناقشته استعرض مخالفات مستشفى المواساة بشأن صرف الـ ٥آلاف جنيه، وما أقدم عليه ديوان المحاسبة من لفت نظر وزارة الصحة إلى تلك المخالفات، وعدم رد الوزارة عليه، وضرورة التحقيق مع كريم ثابت، وانتفاء صفة الشرعية للمبلغ المنصرف إليه، وحساسية مركزه لاتصاله بالديوان الملكى، كما تحدث عن نفقات حملة فلسطين وفساد الذخائر المستوردة والاستمرار فى استيرادها رغم اكتشاف عدم صلاحيتها وغلو أسعارها، وكتابة رئيس ديوان المحاسبة إلى وزارة الحربية لإجراء التحقيقات اللازمة والمحافظة على أموال الدولة، وعدم تحريك الوزارة ساكناً، وعرج على المخالفات المالية التى وقع فيها السلاح البحرى الملكى بمناسبة إصلاح بعض الوحدات الحربية لديه، وتشكيل مجلس تحقيق لتحديد المسئولية فى تلك المخالفات على وجه لا يلائم طبيعة مهمته، وما ترتب على ذلك من تهاون فى التحقيق، ومراسلة ديوان المحاسبة وزارة الحربية بشأن ذلك، لكن دون جدوى، فما كان من

---

(٢٠٠) الأهرام، ١٩٥٢/١١/٧ (الأهرام تكشف سر استقالة رئيس ديوان المحاسبة).
(٢٠١) حسن يوسف، المرجع المذكور، ص ٢٤٧، لطيفة محمد سالم، المرجع المذكور، ص ١٩٣ .
(٢٠٢) المرجع نفسه، ص ١٩٤ .

رئيس ديوان المحاسبة إلا أن قدم استقالته، وانتهى مقدم الاستجواب إلى اقتراح تشكيل لجنة برلمانية لسؤال رئيس ديوان المحاسبة المستقيل عن أسباب استقالته(٢٠٣).

وفى الجلسة التالية تولى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية الرد، واعتبر الاستجواب اتهاماً للحكومة على أخطاء لم تقع فى عهدها،وأن القصد منه التشهير لا أكثر من جانب المعارضة، وتعرض لرئيس المجلس(٢٠٤)، ودافع عن حق كريم ثابت فى الإعانة، وبين أن ما حصل عليه لم يكن من إعانة الحكومة للمستشفى، بل كان من ضمن المبالغ التى جمعت عن طريق التبرعات، وأشار إلى أن وزارة الحربية لم تقصر فى شأن ما وصلها من كتابات بخصوص الأسلحة الفاسدة، وأن تأخر ردها على ديوان المحاسبة كان يستوجبه بحث المسائل التى أشير إليها فى كتابات محمود محمد محمود، وأن الوزارة أجرت تحقيقاً فى مسألة الأسلحة والذخائر فثبت منه براءة كل من كان لهم يد فى هذه المسألة، واختتم الوزير رد الحكومة بأن رئيس ديوان المحاسبة أصر على الاستقالة رغم محاولة رئيس الوزراء إثناءه عنها، وانتهت الجلسة بالموافقة على إقفال باب المناقشة فى موضوع الاستجواب ونظر الاقتراح الذى تقدم به إبراهيم مدكور الخاص بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية لتحقيق الوقائع المشار إليها فى الاستجواب فى الجلسة القادمة(٢٠٥).

وقد حدث قبل هذه الجلسة عدة أمور دلت على عدم رضاء القصر عما دار داخل المجلس، فلم يقبل الملك استقالة كريم ثابت حين قدمت إليه إثر مناقشة الاستجواب، كما لم يدع هيكل إلى مأدبة الغداء الملكية التى تقرر إقامتها وقتذاك بالإسكندرية، بينما دعا إليها الوزراء ورئيس مجلس النواب، فأخذ هيكل يفكر عندئذ فى الاستقالة، لكنه سرعان ما تراجع أمام نصيحة البعض له حتى لا تكون هناك سابقة تفسر بنزول رئيس المجلس على رغبة الملك. وسلك هيكل اتجاهاً آخر، فكلف حافظ محمود وكيل نقابة الصحفيين بالاتصال بأدجار جلاد - صاحب صحيفة الزمان والمتصل بالقصر - وسؤاله عما إذا كان ما حدث من عدم دعوته إلى المأدبة الملكية مقصوداً ويراد أن يستمر أم ماذا؟(٢٠٦). وقد أدرك هيكل

---

(٢٠٣) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين، الجلسة الثانية والعشرون، ١٩٥٠/٥/٢٩، ص ص ١١٦٧ - ١١٨٢ .

(٢٠٤) ذكر فؤاد سراج الدين أنه لاحظ أن منبر الرئاسة اهتز اهتزازاً عنيفاً لما حدث من كثرة مخالفة اللائحة الداخلية للمجلس أثناء شرح مصطفى مرعى لاستجوابه.

(٢٠٥) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين، الجلسة الثالثة والعشرون، ١٩٥٠/٥/٣٠، ص ص ١١٩٨ - ١١٢٢ .

(٢٠٦) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ص ١٧٠ - ١٧٢ .

فى تلك الأثناء أن فؤاد سراج الدين لم يكن يقصد بما أشار إليه فى رده على الاستجواب من أن كرسى الرئاسة قد اهتز اهتزازاً عنيفاً التأثير على المجلس، بمعنى أن رئيس المجلس كان متسامحاً مع المستجوب فيما سماه فؤاد سراج الدين بحملة تشهير كما اعتقد هيكل وقتها، وإنما قصد تهديد رئيس المجلس تهديداً مستتراً(٢٠٧).

ولم يأت أدجار جلاد بجديد من اتصاله بالقصر عندئذ رأى هيكل وضع الأمور فى نصابها، فصرح فى مجلس الشيوخ فى جلسة ٥ يونية عند الانتقال للنظر فى اقتراح بيومى مدكور بأنه حفيظ على الدستور واللائحة الداخلية وحرية الرأى فى المجلس، وأكد أن كرسى الرئاسة الذى تشرف بالجلوس عليه "ثابت ثبوط الطود، فالجالس عليه يؤدى واجبه فى كل الظروف فى حدود الدستور واللائحة الداخلية، والتقاليد الكريمة التى جرى عليها مجلسكم الموقر"(٢٠٨). وأشار هيكل إلى نفس هذا المعنى فى رده على صحيفة الجورنال ديجيبت Le Journal d' Egypte حين ذكرت أن الجلسة التى نوقش فيها الاستجواب كانت غير دستورية، حيث ذكر فيها ما لا يليق بكرامة المجلس، فقد أشار إلى أنه يصون لمنبر الرئاسة حرينه "وهى حرية لم أحد أبداً عن صونها خلال السنوات الخمس التى توليت فى أثنائها رئاسة المجلس الموقر"(٢٠٩).

ولم تمض سوى أيام حتى صدرت مراسيم ١٧ يونية ١٩٥٠ التى قضت بإبطال مرسوم ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ ومرسوم ١٦ يناير ١٩٤٥(٢١٠) وتعيين أعضاء جدد بالمجلس، وإقصاء هيكل عن رئاسته وتعيين على زكى العرابى بدلاً منه(٢١١). وكان لذلك دويه بين

---

(٢٠٧)المضبطة الرسمية لجلسات محكمة الثورة، الجلسة الحادية والأربعون، ١٩٥٣/١٢/١٢، محاكمة السيد محمد فؤاد سراج الدين، ص ٧ .

(٢٠٨) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين، الجلسة الرابعة والعشرون، ١٩٥٠/٦/٥، ص ١٢٤٢ .

(٢٠٩) أوراق د. هيكل، الملف الأول بعنوان " كلمات وخطابات للدكتور هيكل باشا فى مناسبات مختلفة." يرى البعض أن موقف هيكل من الاستجواب كان موقفاً حزبياً أريد به القضاء على الوفد. عن تفاصيل ذلك انظر : طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ط ٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣١٦؛ سامى مهران، حكايات برلمانية، جـ١، ١٨٦٦- ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٣٨ .

(٢١٠) صدر مرسوم ١٦ يناير ١٩٤٥ فى عهد وزارة أحمد ماهر الثانية، وهو خاص بتعيين أعضاء بمجلس الشيوخ

(٢١١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين، الجلسة السابعة والعشرون، ١٩٥٠/٦/١٩، ص ١٤٢٢؛ المقطم، ١٩٥٠/٦/١٩ (تعيين العرابى باشا رئيساً لمجلس الشيوخ بدلاً من الدكتور هيكل باشا).

أحزاب المعارضة، فأخذت تدرس الموقف، وتعددت الاجتماعات، وعرضت الآراء، فذهب البعض إلى وجوب الاستقالة من البرلمان، وكان هيكل من هذا الرأى، بينما رأى البعض الآخر الامتناع عن حضور جلسات مجلس الشيوخ، وتم الاتفاق أخيراً على مقاطعة جلسة المجلس التالية لهذا الاتفاق(٢١٢).

ثم أعقبت المعارضة تلك الخطوة بخطوة أخرى، فأذاعت بياناً مساء ٢٣ يونية ١٩٥٠ احتجت فيه على إصدار المراسيم وإبطال الوزارة للمراسيم السابقة رغم إقرارها بصحتها بتعيين وزرائها بالمجلس فى الأماكن التى خلت من المعينين بمقتضاها، وأشارت إلى أن ما حدث إنما هو رد فعل لاستجواب مصطفى مرعى، وظهرت الصحف صباح ٢٤ يونية ١٩٥٠ تحمل هذا البيان بتوقيع رؤساء أحزاب المعارضة الأربعة: حافظ رمضان، هيكل، وإبراهيم عبدالهادى، ومكرم عبيد(٢١٣).

وفى جلسة مجلس الشيوخ فى ٣ يوليو ١٩٥٠ تقدم حافظ رمضان باقتراح بمشروع قرار يصدره المجلس بإبطال المراسيم لمخالفتها للدستور، لكن رئيس الجلسة - حسين محمد الجندى وكيل المجلس - منع عرض الاقتراح للمناقشة استناداً إلى أن المراسيم المذكورة منظورة أمام لجنة تحقيق صحة العضوية، ولما أراد حافظ رمضان التعقيب على هذا الرأى لم يسمع له، كما لم يسمع لهيكل هو الآخر حينما أراد إبداء رأيه، وأثيرت ضجة مفتعلة من قبل أعضاء الوفد، عندئذ لم تجد المعارضة وسيلة للاحتجاج سوى الانسحاب من المجلس، وأُرسلت إلى رئيس الجلسة خطاباً أثبتت فيه سوء تصرفه وأنصار الحكومة، وطلبت إثبات ذلك فى مضبطة الجلسة، غير أن هذا الطلب كان نصيبه الرفض(٢١٤)، وقد أعلن هيكل فى تصريح له على أثر ذلك انتقاده لحسين محمد الجندى، وذهب إلى أن ما حدث فى جلسة ٣ يوليو ١٩٥٠ إنما يجعل مجلس الشيوخ وكأنه خاضع للحكم العرفى(٢١٥).

---

(٢١٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ١٩٨ . لاحظ أن هيكل ظل عضواً بالشيوخ حيث أنه كان ضمن من عينوا بمرسوم ١٩٤٢ الذى أعادت مراسيم يونية ١٩٥٠ العمل به.

(٢١٣) الأهرام، ٦/٢٤ /١٩٥٠ (سراج الدين باشا يقول عن بيان المعارضة)؛ المقطم، ١٩٥٠/٦/٢٤(بيان المعارضة بشأن مراسيم الشيوخ)؛حسن يوسف،المرجع المذكور،ص ٢٥١ .

(٢١٤) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين،الجلسة التاسعة والعشرون، ١٩٥٠/٧/٣، ص ص ١٧١٣ - ١٧١٥؛ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ص ٢٠٠ ، ٢٠١؛ عبدالرحمن الرافعى، فىأعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٢١٥) السياسة، ١٩٥٠/٧/٤ (تصريح جليل للرئيس هيكل باشا حول ما حدث أمس فى مجلس الشيوخ).

كان هذا هو موقف المعارضة من مراسيم ١٧ يونية ١٩٥٠، وقد اعترف هيكل بأنهم لم يكونوا أكثر جرأة، وأنه شخصياً لم يتخذ موقفاً إيجابياً يدفع الآخرين إلى اتخاذ موقف مثله، وأنه كان يجب عليه الاستقالة من رئاسة المجلس وعضويته يوم صدور المراسيم احتجاجاً على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور(٢١٦).

ومن الأهمية بمكان الوقوف على الرأى الصحيح للدستور فى تلك المراسيم، وهذا لا يتأتى إلا من خلال استعراض المبررات التى بررت بها الوزارة تصرفها، ثم التعرف بعد ذلك على ما إذا كانت هذه المبررات تتفق مع الواقع والدستور أو لا تتفق، عندئذ يتضح لنا ما إذا كانت الوزارة قد جانبها الصواب واعتدت على الدستور أم أنها صححت حقاً ما وقعت فيه الوزارات السابقة من أخطاء كما كانت ترى.

لقد بررت الحكومة تصرفها فيما يتعلق بالمرسوم الأول الخاص بإبطال العمل بحكم المرسومين الصادرين فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ و١٦ يناير ١٩٤٥ بأنها أعادت به الأمور إلى وضعها الدستورى السليم الذى اتخذته عام ١٩٤٢ والذى استندت فيه إلى رأى مستمد من الدستور وروحه، وتأيد هذا الرأى بعد ذلك بقرار أصدره المجلس فى ٢٢ يونية ١٩٤٢ بصحة مرسوم ١٩٤٢ وبطلان مرسوم ١٩٤١،وبالتالى فلم يكن من الجائز بعد ذلك أن تتنكر السلطة التنفيذية لهذا القرار وتستصدر مرسوماً فى عام ١٩٤٤ ببطلان مرسوم ١٩٤٢ وعودة مرسوم ١٩٤١(٢١٧).

أما المرسوم الخاص بتعيين رئيس جديد للمجلس بدلاً من هيكل الذى كان يجب أن يستمر فى منصبه حتى يكمل فترة رئاسته الثالثة، فقد بررت الحكومة عملها بأن الفقرة الأولى من المادة الثانية فى المرسوم الأول والتى تقضى بزوال العضوية عن الأسماء التى وردت فى هذه المادة، ومنها اسم هيكل، تنهى أيضاً رياسته بزوال عضويته. وقد عادت تلك العضوية طبقاً للفقرة الثانية من المادة نفسها، ومن ثم فبين زوال العضوية وإعادتها ثانية سقطت رئاسته(٢١٨).

---

(٢١٦) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ص ٢٠٣، ٢٠٤ .

(٢١٧) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين، الجلسة السابعة والعشرون، ١٩٥٠/٦/١٩، ص ١٤٢٢؛ المقطم، ١٩٥٠/٦/٢٤ (رد معالى فؤاد سراج الدين باشا على بيان المعارضة).

(٢١٨) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين، الجلسة السابعة والعشرون، ١٩٥٠/٦/٩، ص ١٤٢٩؛ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ١٩٩ .

هذا وقد أشارت الحكومة ردا على ما ذكرته المعارضة فى بيانها فى ٢٣ يونية من أنها - أى الحكومة- أقرت بصحة مرسومى أحمد ماهر بسكوتها عليهما طيلة خمسة أشهر منذ توليها الحكم وتعيينها بعض وزرائها بالمجلس فى المحال التى خلت من المعينين بمقتضى هذين المرسومين، أشارت رداً على ذلك بأن المخالفة الدستورية من النظام العام وأن تصحيحها واجب فى أى وقت، كما أن الاعتداء على الدستور لا يمكن أن يصححه تعيين عضو فى مجلس الشيوخ(٢١٩).

والواقع أن هذه الحجج التى أتت بها الحكومة لا يمكن قبولها بأى حال من الأحوال، فهى إذا كانت تستند إلى قرار مجلس الشيوخ فى ٢٢ يونية ١٩٤٢ بصحة مرسوم ١٩٤٢ وبطلان مرسوم ١٩٤١، فإن المجلس نفسه قد أقر فى ١٦ أبريل ١٩٤٧ بصحة مرسوم ١٩٤١ وبطلان مرسوم ١٩٤٢(٢٢٠)، كما أنها لم تبين سببا جوهرياً لسكوتها مدة خمسة أشهر على مرسومى أحمد ماهر، فى حين أنها فى عام ١٩٤٢ لم تطق الصبر عدة أيام على المرسوم الذى أصدرته وزارة حسين سرى عام ١٩٤١(٢٢١)، فضلا عن هذا وذاك فإن على زكى العرابى - وهو الذى خلف هيكل فى رئاسة الشيوخ - قد أثبت بالحجج والأسانيد الدستورية فى مقال له عام ١٩٤٩ صحة مرسوم ١٩٤١ وبطلان ما سواه، وعدم أحقية السلطة التنفيذية بعد صدور هذا المرسوم فى إسقاط عضوية أية عضو بالمجلس حيث إن ذلك الحق للمجلس وحده(٢٢٢). أما بالنسبة لرئيس المجلس والقول بسقوط عضويته ثم عودتها وسقوط رئاسته فى الفترة بين سقوط العضوية وعودتها، فهو قول مثير للدهشة حقاً، إذ إن هيكل لم يعين من جديد فى المرسوم الأول من مراسيم ١٩٥٠ بل اعتبرت عضويته قائمة باعتباره ضمن من عينوا فى مرسوم ١٩٤٢ الذى أعاد مرسوم ١٩٥٠ العمل به من جديد، ومن ثم فعضويته بالمجلس لم تسقط يوما واحدا. وبالتالى كان يجب أن يظل مرسوم تعيينه لرئاسة المجلس محترما حتى تنتهى مدة رئاسته الثالثة فى يناير ١٩٥١(٢٢٣). من ذلك يتبين أن حكومة الوفد قد جانبها الصواب فيما فعلت بمجلس الشيوخ.

---

(٢١٩) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين، الجلسة السابعة والعشرون، ١٩٥٠/٦/١٩، ص ١٤٢٨؛ البلاغ، ١٩٥٠/٦/٢٤ (بيان تافه وتراجع مهين).

(٢٢٠) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين، الجلسة السادسة والعشرون، ١٩٤٧/٤/١٦، ص ٥٩٩ .

(٢٢١) الأساس، ١٩٥٠/٦/١٩ (بعد صدور المراسيم).

(٢٢٢) مجلة القانون والاقتصاد ، عدد سبتمبر - ديسمبر ١٩٤٩، ص ص ٢٤٤ - ٢٤٦، ٢٥٣ - ٢٦٠؛ عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ص ٣٢٨، ٣٢٩ .

(٢٢٣) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين، الجلسة السابعة والعشرون، ١٩٥٠/٦/١٩ ، ص ١٤٢٨؛ الأهرام، ١٩٥٠/٦/١٩ (حديث لعلوبة باشا)؛ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ١٩٩ .

بيد أن من الجدير بالذكر أن حكومة الوفد لم تكن هى صاحبة فكرة إصدار المراسيم، وإنما كان الملك هو صاحب هذه الفكرة، فغداة الانتهاء من استجواب مصطفى مرعى دعا إليه رئيس ديوانه بالإنابة وأوضح له أن ما جرى بمجلس الشيوخ مظاهرة للتشنيع على رجال حاشيته، وفى هذا ما يمسه شخصياً، وصرح بضرورة استعمال القوة محافظة على هيبته، وعرض فكرة حل مجلس الشيوخ، فأبدى حسن يوسف خطورة ذلك، فطرح الملك بدلاً منها إخراج رئيس المجلس لسماحه بهذه المظاهرة، وأمر بإبلاغ رئيس وزرائه بهذه الرغبة، وأبلغ مصطفى النحاس الذى رأى أن الحكومة رغم ما تلاقيه من صعوبات بمجلس الشيوخ لعدم توفر الأغلبية لها فإنها تحاول الإصلاح ما استطاعت، وبالتالى فهو يفضل معالجة الأمر بالحسنى[٢٢٤]. لكن يبدو أن مصطفى النحاس قد رأى أن ذلك من شأنه إغضاب الملك فى الوقت الذى يحرص فيه الوفد على نيل رضاه بعد أن ظل بعيداً عن الحكم منذ عام ١٩٤٤[٢٢٥]، ومن ثم كان عدوله عما ارتآه فى لقائه بحسن يوسف، واعتزامه تنفيذ الرغبة الملكية والعمل بالمرة على أن يكون للحكومة أغلبية بالمجلس،وهو ما تحقق بصدور المراسيم.

على أية حال، بدأ هيكل يعاود حضوره بمجلس الشيوخ بعد انقطاعه جلستين فى أعقاب أزمة المراسيم، غير أن هذا الحضور كان قصير الأمد، إذ سرعان ما تغيب بعد أربع جلسات، واستمر على ذلك حتى نهاية دور الانعقاد فى ٧ أغسطس ١٩٥٠[٢٢٦]، وقد كان هذا حاله فى دور الانعقاد غير العادى الذى انعقد بعد ذلك فى الفترة بين ١٧ سبتمبر و ٩ أكتوبر ١٩٥٠، فلم يحضر سوى جلسة واحدة من جلساته[٢٢٧]، ويعزى هذا بالطبع إلى تأثره بأزمة المراسيم.

وبمرور الوقت، ومع بداية دور الانعقاد العادى السادس والعشرين، بدأ هيكل يستعيد توازنه، ويعاود نشاطه البرلمانى بهمة واقتدار، ظهر ذلك من خلال ما تقدم به من اقتراحات

---

(٢٢٤) حسن يوسف، المرجع المذكور، ص ص ٢٤٩، ٢٥٠

(٢٢٥) بعد مناقشة الاستجواب كان فؤاد سراج الدين قد جاء إلى مكتب هيكل بمجلس الشيوخ، فلما عاتبه الأخير لدفاعه عن كريم ثابت مع أنه كان يطعن عليه وعلى تدخله فى شئون الدولة أجاب فؤاد سراج الدين بقوله "لقد بقى الوفد فى الشارع عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها ولنا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته". محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ٢٩٩.

(٢٢٦) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين، الجلسات من السابعة والعشرين حتى الرابعة والثلاثين، ١٩٥٠/٦/١٩ - ١٩٥٠/٨/٧. وهى الجلسات التى عقدت بالمجلس بعد إقالة هيكل من رئاسته حتى نهاية دور الانعقاد.

(٢٢٧) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد غير العادى، ١٧ سبتمبر - ٩ أكتوبر ١٩٥٠. والجلسة التى حضرها هيكل هى الجلسة الأخيرة.

بمشروعات قوانين مختلفة وملاحظاته على ما كان يعرض على المجلس لبحثه ومناقشته، ففى أوائل ديسمبر ١٩٥٠ تقدم باقتراح بمشروع قانون بإلغاء المادة ١٩٣ من قانون العقوبات المتعلقة بعضوية جرائم النشر المتصلة بتحقيقات جنائية قائمة بصفة سرية، وكان مما جاء فى المذكرة التفسيرية الملحقة بهذا الاقتراح أن التشريع القائم فيه تضييق شديد على حرية الصحافة لاسيما بعد أن أصبح حظر النشر مما تأمر به النيابة فى كل تحقيق يجرى فى أمر مهم، كما أشير إلى أن البلاد الأخرى لا يحدث فيها مثل هذا، ومع ذلك يجرى فيها التحقيق على خير وجه(٢٢٨)، وقد أعقب هيكل هذا الاقتراح باقتراح بمشروع قانون آخر بتعديل المادتين ٥٩، ٦١ من قانون الانتخاب المتصلتين بخطأ ممارسة أعضاء البرلمان لنشاط نيابى فى المجلسين معاً قبل الفصل فى صحة العضوية، واستمرار الموظف أو عضو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية الذى يعين أو ينتخب عضواً بأحد مجلسى البرلمان فى تأدية أعمال وظيفته أو عضويته بتلك المجالس إلى أن يحين له وقت الاختيار النهائى بين الوظيفة العامة وعضوية البرلمان(٢٢٩).

وعند عرض تقرير لجنة الجواب على خطاب العرش على المجلس لمناقشته، اشترك هيكل فى تلك المناقشة، وتعرض فى كلمته لمسألة حرية الصحافة وما تتعرض له من قيود، ومسألة السياسة الخارجية العامة لمصر سواء فيما يتعلق بعلاقتها بالبلاد العربية أو علاقتها ببريطانيا، وقد أوضح هيكل الأسس التى يجب أن تقوم عليها تلك العلاقات(٢٣٠).

أيضاً أدلى هيكل بدلوه فى مناقشة المجلس مشروع ميزانية الدولة للفترة المالية مارس - يونية ١٩٥١، وكانت له عليه العديد من الملاحظات المتعلقة بالإسراف فى بعض النواحى والتقتير فى البعض الآخر، كما لفت نظر الحكومة إلى ضرورة اللجوء إلى البرلمان عند الرغبة فى فرض أية ضرائب أو رسوم جمركية جديدة، ورجا فى نهاية كلمته أن توضع هذه الملاحظات محل الاعتبار عند وضع الميزانية القادمة(٢٣١).

---

(٢٢٨) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السادس والعشرين، ملحق مضبطة الجلسة الرابعة، ١٩٥٠/١٢/١٨، ص ص ٢٠٠ - ٢٠٥، أوراق د. هيكل، الملف الخامس وعنوانه "كلمات وخطب للدكتور هيكل باشا فى مناسبات مختلفة"، وبه نص الاقتراح والمذكرة التفسيرية فى ١٤ صفحة.

(٢٢٩) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السادس والعشرين، ملحق لمضبطة الجلسة السابعة، ١٩٥١/١/١، ص ص ٣٦٨ ، ٣٦٩؛ أوراق د. هيكل، الملف الخامس، نص الاقتراح والمذكرة التفسيرية الملحقة به فى ٤ صفحات.

(٢٣٠) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السادس والعشرين، الجلسة الخامسة، ١٩٥٠/١٢/٢٥، ص ص ٢٤٣ - ٢٤٩ .

(٢٣١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السادس والعشرين، الجلسة السادسة عشرة، ١٩٥١/٢/٢١، ص ص ٩٣٥ - ٩٤٤ .

هكذا استطاع هيكل أن ينهض من كبوته مرة أخرى بعد إصابتـــه بأزمـــة مراســيم ١٧ يونية ١٩٥٠، وأن يثرى المجلس بآرائه وأفكاره التى دلت على وعيه البرلمانى والتـــى عادت بلا شك بالنفع الجزيل على الحياة البرلمانية بصفة خاصة والقضيـــة الوطنيـــة بوجـــه عام، وأخيراً كان خروجه من المجلس فى ٧ مايو ١٩٥١ بعد انتهاء مدة عضويته به.

ذلك هو نشاط هيكل فى البرلمان، استطاع خلاله إلى حد كبير أداء ما تحتم عليه مـــن واجبات كعضو فى المعارضة وكوزير مسئول، كما تمكن من القيام بأعباء رئاســـة مجلـــس الشيوخ منذ أن أسندت إليه خير قيام، وهو ما شهد له به الجميع من مؤيديـــن ومعـــارضين، ورغم ذلك كان ما كان من إقالته من تلك الرئاسة، لا لشىء ســـوى لســـماحه للعـــدل بـــأن يأخذ مجراه وسلوك الحق صراطه السوى.

دوره فى الاتحاد البرلمانى الدولى :

ارتبط برئاسة هيكل لمجلس الشيوخ رئاسته للشعبة المصرية للمؤتمـــرات البرلمانيـــة الدولية، وقد أسهم من خلال رئاسته لتلك الشعبة بنصيب وافر فى أعمال الاتحـــاد البرلمـــانى الدولى، وهو ما يظهر جلياً بتتبع نشاطه فى أعمال الاتحاد ومؤتمراته السنوية التـــى عقـــدت فى أنحاء شتى من العالم.

لقد بدأت علاقة هيكل بالاتحاد البرلمانى الدولى فى عام ١٩٤٥ مع استئناف الاتحـــاد لنشاطه بعد توقف دام ست سنوات بسبب الحرب العالمية الثانيـــة، فبمناســـبة عقـــد اجتمـــاع سبتمبر ١٩٤٥ من أجل التمهيد للمؤتمر البرلمانى الدولـــى الســـادس والثلاثيـــن[٢٣٢]، بعـــث بمذكرة باسم الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية بسط فيها ما ترى مصـــر إدراجـــه فـــى جدول أعمال المؤتمر المنوى عقده[٢٣٣]، كما بعث بمذكرة أخرى إلى لجنة الشئون السياســـية والقانونية للاتحاد بشأن وجهة نظر مصر فى تقرير الميجر ملـــنر Milner وكيـــل مجلـــس العموم البريطانى عن إعادة تنظيم الاتحاد البرلمانى الدولى وإدماجه فى محيط هيئـــة الأمـــم المتحدة[٢٣٤]، وقد أشار هيكل فى مذكرته تلك إلى ضرورة استمرار الاتحاد حافظـــاً لطابعـــه الخاص، موضحاً أن نواب الأمم لهم سلطان التشريع، وبالتالى لا يمكن أن يوفق بيـــن هـــذا

---

(٢٣٢) عقد المؤتمر الخامس والثلاثون فى مدينة أوسلو بالنرويج عام ١٩٣٩ .

(٢٣٣) الأهرام، ١٩٤٥/٩/١٤،(الشعبة المصرية للمؤتمـــرات البرلمانيـــة الدوليـــة)، ١٩٤٥/١٠/٥ (مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية إلى مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى).

(٢٣٤) كانت اللجنة قد اجتمعت لبحث هذا التقرير بكوبنهاجن فى ١٦ أبريل ١٩٤٦ .

المركز السامى والاقتراح المقدم الذى يرمى إلى أن يصبح الاتحاد معهداً استشـــارياً ملحقـاً بهيئة الأمم المتحدة[٢٣٥].

وفى الفترة ٧ - ١٢ أبريل ١٩٤٧ عقد المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثـــون جلساته بالقاهرة، فتحدث هيكل به - وكان قد تم اختياره رئيساً له - وتقدم إليه بـــالعديد مـــن الاقتراحات المهمة، كأن يكون للعلاقات الاقتصادية مركز ذو أهمية فى جدول أعمالـــه[٢٣٦]، كما قدم تقريراً ضافياً عن مسألة تدوين المبادئ الكبرى للأخلاق الدولية التى جاءت ضمـــن ما اشتملت عليه مذكرته إلى الاتحاد عام ١٩٤٥، وقد أشار فى ذلك التقرير إلـــى ضـــرورة إعداد هذا القانون وتنفيذه حتى يعم السلام العالم ولا تقم لسياسة تـــوازن القـــوى بعـــد ذلـــك قائمة[٢٣٧].

أيضاً تعرض هيكل لما يلزم هيئة الأمم المتحدة من مقومات كمنظمـــــة دوليـــة كـــى يكفل لها عدم الضعف، وكان من هذه المقومات أن تكـــون المنظمـــة ذات صبغـــة عالميـــة، والإسراع فى إنشاء القوة المسلحة التى يجب وضعها تحت تصرف مجلس الأمن طبقاً للمـــادة ٤٣ من الميثاق، وأن تتمتع المنظمة باختصاص شامل فى الشئون الدولية حيـــث إن احتكـــار الدول الكبرى لدراسة المسائل الحيوية لجميع الأمم والبت فيها - كمعاهدات الصلـــح مثـــلاً - ليس من النظم الديمقراطية فى شىء. ودعا هيكل أعضاء المؤتمر إلى ضرورة العمل علـــى تلافى أوجه النقص هذه حتى تستطيع الأمم المتحدة أداء رسالتها الحقيقية[٢٣٨].

وحينما عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد اجتماعاتها بباريس خـــلال الفـــترة ٢٨ - ٣٠ سبتمبر ١٩٤٧، اقترح هيكل أن تكون مسألة تدوين مبادئ القانون الدولى ومسألة المعـــاهدات المعقودة بين طرفين غير متكافئين فى مقدمة المسائل الواجب تناولها فى المؤتمر البرلمـــانى

---

(٢٣٥) صوت الأحرار، ١٩٤٦/٦/١٥ (الاتحاد البرلمانى الدولى وإعادة تنظيمه).

(٢٣٦) الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، المؤتمر البرلمانى الـــدولى الســـادس والثلاثون ٧ - ١٢ أبريل سنة ١٩٤٧، المطبعة الأميرية، القـــاهرة، ١٩٤٨، ص ٢٠٤؛ أوراق د.هيكل، الملف الثانى، خطبة هيكل فى افتتاح المؤتمر، ص ٦ .

(٢٣٧) الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، المؤتمر البرلمانى الـــدولى الســـادس والثلاثون ٧ - ١٢ أبريل سنة ١٩٤٧، ص ٣٦٥؛ الأهرام، ١٩٤٧/٤/١١ (المبادئ الأخلاقيـــة للقانون الدولى).

(٢٣٨) الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية، مؤتمر القاهرة، المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثـــون ٧ -١٢ أبريل ســـنة ١٩٤٧، ص ص ٢٦١ ، ٢٦٢؛ السياســـة، ١٩٤٧/٤/٩ (إن الســـلام لا يتجزأ، خطاب الرئيس الدكتور هيكل باشا).

فى سبتمبر ١٩٤٨[٢٣٩]، وقد أثار هاتين المسألتين من جديد فى اجتماعات لجان الاتحاد فى نيس بفرنسا أوائل أبريل ١٩٤٨، وأشار بشأن الأولى إلى أن ما يمر به العالم من نزاع بين الكتلتين الشرقية والغربية وما يمكن أن ينتج عن ذلك من قيام حرب عالمية ثالثة ليدعو إلى ضرورة تدوين المبادئ الكبرى للأخلاق الدولية التى تعد الفصل الأول من مشروع تدوين القانون الدولى[٢٤٠]، كما أشار بشأن المسألة الثانية فى كلمته أمام لجنة الشئون القانونية إلى ضرورة إعلان الاتحاد أن إقرار السلام يحتم إعادة النظر على الفور فى المعاهدات غير المتكافئة، وطالب بإدراج معاهدات الصلح التى تفرضها الدول الغالبة على الدول المغلوبة بين هذه المعاهدات حيث إن المنتصر ليس على حق دائماً، وقد يكون المغلوب ضحية اعتداء، وقد أوضح هيكل أن ما تنطوى عليه تلك المعاهدات من ظلم يعد من الأسباب الأساسية لما يسود العالم من اضطراب فى العلاقات الدولية[٢٤١]. واستطاع هيكل بدفاعه الجيد فى تلك المسألة أن يجعل اللجنة تعدل عن رأيها وتوافق على إدراج اقتراحه فى جدول أعمال المؤتمر المقبل المقرر عقده فى روما فى سبتمبر ١٩٤٨ بعد أن كانت ترى تأجيله إلى مؤتمر عام ١٩٤٩[٢٤٢].

ولم يكن هذا هو المكسب الوحيد الذى حصل عليه هيكل من اجتماعات نيس، فقد استطاع أيضاً حمل اللجنة السياسية على اتخاذ قرار باستنكار استخدام القوات المسلحة لدولة ما فى أراضى دولة أخرى إلا فى حالة اتخاذ تدابير مطابقة لميثاق الأمم المتحدة، وكان هذا كما رأته الأوساط الدولية فى الخارج نجاحاً كبيراً لوفد مصر البرلمانى[٢٤٣].

وفى ٦ سبتمبر ١٩٤٨ بدأ مؤتمر روما أعماله وتحدث فيه هيكل باسم الشعبة المصرية، فانتقد سياسة التوازن الدولى، إذ إنها تعد التسلح بعينه والسبب المباشر لنشوب

---

(٢٣٩) الأهرام، ١٩٤٧/١٢/٣٠ . من الجدير بالذكر أن هيكل كان قد تم انتخابه عضواً باللجنة التنفيذية للاتحاد فى ١٩٤٧/٤/١٢ .

(٢٤٠) أوراق د. هيكل، الملف الأول، من خطاب له ألقاه فى نيس فى ٥ أبريل ١٩٤٨ عن تدوين القانون الدولى، ص ٣؛ المقطم، ١٩٤٨/٤/٦ (فى المؤتمر البرلمانى).

(٢٤١) أوراق د. هيكل، الملف الأول، من خطاب له أمام لجنة المسائل القانونية فى ٧ أبريل ١٩٤٨، ص ص ١ – ٥؛ الأساس، ١٩٤٨/٤/٩ (المعاهدات غير المتكافئة، خطاب هيكل باشا بالاتحاد البرلمانى الدولى)؛ المقطم، ١٩٤٨/٤/٩؛ السياسة، ١٩٤٨/٤/١٠ .

(٢٤٢) السياسة، ١٩٤٨/٤/١٠ (مثل من ضيع هيكل لمصر وباسم مصر فى الخارج).

(٢٤٣) المصدر نفسه، ١٩٤٨/٤/٧ (نجاح مصر فى المحيط الدولى على يد الرئيس هيكل باشا)؛ الأهرام، ١٩٤٨/٤/٦ (نصر لمصر فى المؤتمر البرلمانى، خطاب هيكل باشا).

الحرب فى عامى ١٩١٤ ، ١٩٣٩[٢٤٤]، واقترح أن يقرر المؤتمر تعزيز دور البرلمانات فى إدارة السياسة الخارجية للبلاد باعتبار أن رجال البرلمانات أكثر قدرة على التفاهم من رجال الحكومات[٢٤٥]. وقد ظفر هيكل من هذا المؤتمر بالموافقة على اقتراحه الخاص **بتدوين آداب القانون الدولى والدعوة للعمل بها بين الدول، كما تقرر أن يكون اقتراحه بشأن** المعاهدات غير المتكافئة على رأس جدول أعمال المؤتمر فى دورته المقبلة المقرر عقدها فى سبتمبر ١٩٤٩[٢٤٦].

وبمناسبة عرض موضوع " تعليم التاريخ وأثره فى نطاق العلاقات الثقافية الدولية" على مجلس الاتحاد لبحثه فى اجتماعه بنيس فى أبريل ١٩٤٩، رأى هيكل أن معالجة هذا الموضوع تتجاوز فى رأيه نطاق العلاقات الثقافية الدولية إلى نطاق أوسع مدى وهو الأسس التى يقوم عليها السلام العالمى . وأخذ يبين الأساس الذى يجب أن تقوم عليه دراسة التاريخ، وهو أن الوجود كله وحدة واحدة فى الزمان والمكان وأن ما وقع بين الأمم من حروب أشبه بما يقع بين الناشئة من خصومات تتلاشى كلما تقدم بهم السن، وأن يكون غرض التاريخ استظهار الجهود الصادقة لخير الإنسانية وكيف أدت هذه الجهود إلى وصول الإنسانية إلى ما هى فيه من رقى وحضارة، فيتضح عندئذ للجميع أن العالم كان وحدة واحدة من يوم وجوده. ومن ثم فتعليم التاريخ بهذه الطريقة من أنجح الوسائل للتفاهم الدولى ولاستقرار السلام فى العالم. وتقدم هيكل فى النهاية باقتراح مؤداه أن يصدر مجلس الاتحاد مشروع قرار لتوجيه التاريخ بهذه الصورة المشار إليها ويعلن رغبته فى أن تكون هذه هى السياسة التعليمية فى جميع الدول، كما يطلب إلى الأمم المتحدة وضع معاهدة تصور هذا الغرض على غرار المعاهدات العديدة التى تضعها منطوية على توجيهات مفيدة فى أمور أقل شأناً من تعليم التاريخ[٢٤٧].

وفى ٦ سبتمبر ١٩٤٩ بدأ المؤتمر البرلمانى الدولى الثامن والثلاثون عقد جلساته باستوكهولم، وشاركت فيه الشعبة المصرية برئاسة هيكل كالعادة فى المؤتمرات السابقة، وكان مما تناوله هيكل فى خطاباته أمام المؤتمر الدعوة إلى نبذ سياسة السلم المسلح التى

---

(244)Union Inter Parlementaire Compte – rendu De la XXXVIIe Conferénce Tenue A rome Du 6 au 11 Septembre 1948, Lausanne, 1949, P. 490.

(245) Ibid, P. 491

(٢٤٦) السياسة، ١٣/١٠/١٩٤٨ (الرئيس الدكتور هيكل باشا).

(٢٤٧) أوراق د. هيكل، الملف الثالث، خطاب هيكل إلى مجلس الاتحاد الدولى بنيس عن تعليم التاريخ فى العلاقات الثقافية، ص ص ١ – ٤ .

عاد إليها العالم من جديد، وحذر مما يترتب على هذه السياسة من خراب ودمار إذا استمر الوضع على ما هو عليه فى ظل القضايا الشائكة الموجودة على الساحة الدولية، كأحداث سوريا (الانقلابات العسكرية)، والمسألة الفلسطينية ومشاكل اللاجئين، والمسائل الاستراتيجية فى إيران وتركيا واليونان. هذا وقد رأى هيكل أن المبادئ التى أعلنها دين أشيسون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكية بشأن الصين فى أغسطس ١٩٤٩ هى التى يجب أن تسود العلاقات الدولية لا فى الصين فحسب، بل فى العالم كله(٢٤٨).

أيضاً تعرض هيكل لمشروعه الخاص بإعادة النظر فى المعاهدات غير المتكافئة، وبعد دفاع مستميت عن هذا المشروع ووجهة النظر المصرية بشأنه، وافق المؤتمر على الاقتراح كما رأته الشعبة المصرية، فرغب فى أن توافق الدول المختصة على إبطال تلك المعاهدات أو إعادة النظر فيها أو إحالتها إلى الوساطة أو التحكيم الدولى بالوسائل التى رسمها ميثاق الأمم المتحدة لصالح الدول التى تعد نفسها مغبونة بقيام تلك المعاهدات(٢٤٩).

ورغم تخلى هيكل عن رئاسة الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية بعد إقالته من رئاسة مجلس الشيوخ، فإنه قد ظل مشاركاً فى أعمال الاتحاد باعتباره عضواً فى لجنته التنفيذية، وكانت تلك العضوية تمتد إلى صيف ١٩٥١، فحضر مؤتمر الاتحاد بدبلن فى سبتمبر ١٩٥٠، وكان من أهم ما تقدم به إلى المؤتمر اقتراحه بمشروع قرار من الحكومات الديمقراطية إلى هيئة الأمم المتحدة بنظام عالمى جديد أساسه الحرية والمساواة للجميع من أجل كفالة السلام العالمى واتقاء وقوع حرب عالمية ثالثة(٢٥٠).

ويلاحظ أن هيكل قد تم اختياره قبل نهاية مدة عضويته باللجنة التنفيذية للاتحاد عضواً دائماً بتلك اللجنة، فظل يشارك فى مؤتمرات الاتحاد - بصفته الشخصية - حتى

---

(٢٤٨) المصدر نفسه،خطاب هيكل فى مناقشة السياسة العالمية فى ٨ سبتمبر ١٩٤٩، ص ص ٣، ٤؛
Union Inter Parlementaire Compte – erendu De La XXXVIIIE Conférence Tenue Astockholm Du 7 au 12 Septembre 1949, Geneve, 1949, PP. 477 – 479.
وعن المبادئ التى أعلنها أتشيسون بشأن الصين انظر : خطاب هيكل بأوراقه الخاصة فى الملف الثالث، ص ٤ .

(٢٤٩) الأهرام، ١٩٥٠/٣/٢٧ هيكل باشا والمعاهدات غير المتكافئة).

(٢٥٠) أوراق د. هيكل،الملف الثالث، نص كلمته أمام المؤتمر ص ص ١-٤؛
- Union Inter Parlementaire Compte- rendu De La XXXIXE Conférence Tenue Adublin Du 8 au 13 Septembre 1950, Geneve, 1950, P. 537 – 541.

مؤتمر هلسنكى بفنلندا عام ١٩٥٥ حيث مرض بعد ذلك وانتقل فى العام التالى إلـــى جـوار ربه.*

رحلة طويلة قطعها هيكل مع الحياة النيابية، بدأت منذ عهد شبابه الأول وامتدت بـــه إلى مرحلة متأخرة فى حياته، فقد راقب أعمال الجمعية التشريعية، وساعد بعـد ذلـك لجنـة وضع الدستور فى عملها،وظل يطالب بصدور هذا الدستور وعدم المساس بمشـروعه حتـى صدر بالفعل فى عام ١٩٢٣، وافتُتح البرلمان، وأخذ هيكل فى تتبع الحياة النيابية، فـــاختلفت مواقفه إزاءها حتى أنه كثيراً ما ناقض نفسه، وقد بلغ هذا التناقض مداه بانقلاب محمد محمود على الدستور. ثم كانت معركته بعد ذلك مع دستور عام ١٩٣٠، فاستمر فى هجومـه عليـه حتى سقوطه وإعادة العمل بدستور عام ١٩٢٣ . وقد بدأ هيكل مرحلة جديـدة فـى حياتـه النيابية بدخوله البرلمان عام ١٩٣٦ فشارك مشاركة فعالة فى أعماله على مدى خمسة عشـر عاماً أسهمت بلا شك فى تقدم النظام النيابى بمصر وازدياد قواعده رسوخاً. هذا إلى جـانب ما حققه من مجد وفخار لمصر بما بذله من جهود وشارك به من أعمال فى الاتحاد البرلمانى الدولى.

---

* كان هيكل قد تغيب عن حضور مؤتمرى عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ نظراً للظروف السياسية فى مصـر آنئذ. محمد حسين هيكل، شرق وغرب، ص ٦٣ .